القراءة على سبعة أحرف
بين الاجتهاد والتوقيف

إعداد الدكتورة

سلوى بنت أحمد الحارثي
الأستاذ المشارك بقسم القراءات ـ كلية الشريعة والانظمة
جامعة الطائف
salwa.h@tu.adu.sa

القراءة على سبعة أحرف بين الاجتهاد والتوقيف

سلوى بنت أحمد الحارثي
قسم القراءات – كلية الشريعة والأنظمة – جامعة الطائف – السعودية
البريد الإليكتروني : salwa.h@tu.adu.sa

الملخص :

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

ناقشت هذه الدراسة قضية التوقيف في حروف القرآن، فقد تقرر من أقوال الأئمة أن الصحابة كانوا يقرؤون بلغاتهم، وما جرى عليه اعتيادهم، وأن القرآن لم ينزل بغير لغة قريش، ثم هم في الوقت ذاته يدعون تنزل الحروف على النبي ﷺ كتنزل القرآن، مستدلين على ذلك بالتصريح بلفظ الإنزال في أحاديث الباب.

وقد تسبب هذا التناقض في الفجوة العميقة بين النَّص والواقع التاريخي، فعمَّت المتعارضات كتب الدراية بسبب التباين بين واقع الصحابة في قراءتهم وإقرائهم باللغات دون توقيف، وبين التصريح بلفظ الإنزال في أحاديث الباب الذي يؤكد التوقيف في حروف القرآن.

وقد أسفرت الدراسة عن امتناع التوقيف في حروف القرآن، استناداً على الآثار الثابتة عن الصدر الأول، والصحيح من أقوال الأئمة من خلال:

–تجلية المقصد والحكمة من تشريع الإذن في القراءة بالأحرف السبعة، وهو التيسير على الأمة والتسامح معهم في لفظ القرآن.

–بيان سبب إهمال الجمع العثماني للحروف الثابتة عن الصحابة حرصاً على مصلحة الأمة، لكونها ليست من الوحي المنزل على الرسول ﷺ.

–ذكر منهج الأئمة في المفاضلة بين حروف القرآن، وتضعيف بعضها، واستبعادها، الذي يؤكد إدراك السلف بأن حروف القرآن ليست من الوحي المنزل في شيء، لذلك هم يستجيزون الطعن والتضعيف والرد.

الكلمات المفتاحية: الأحرف السبعة – اجتهاد – توقيف – اختلاف العلماء.

Reading on seven letters between diligence and arrest

Salwa bint Ahmed Al-Harthi
Readings Department - College of Sharia and Law - Taif University - Saudi Arabia
Email: salwa.h@tu.adu.sa

Abstract

Praise be to God, and it is enough, and peace be upon His servants who chose to follow.

like to download the Qur'an, inferring that. Authorizing the term landing in the hadiths of the section.ρThis study discussed the issue of arrest in the letters of the Qur'an. It was decided from the sayings of the imams that the Companions were reading their languages, and what was their custom, and that the Qur'an was not revealed in the language of the Quraysh, and then at the same time they called the letters to be revealed to the Prophet

This contradiction has caused the deep gap between the text and the historical reality. Conflicts of know-how prevailed due to the difference between the reality of the companions in their reading and reading of languages without arrest, and between declaring the term landing in the hadiths of the chapter that confirms the arrest in the letters of the Qur'an.

The study resulted in the abstention of the arrest in the letters of the Qur'an, based on the fixed effects of the first chest, and the correct from the sayings of the imams through:

The manifestation of the purpose and wisdom of the permission to read in the seven letters, which is to facilitate the nation and tolerate them in the pronunciation of the Qur'an.

.ρ- Explain why the Ottoman assembly neglected the fixed letters of the companions in the interest of the nation, as it is not a revelation revealed to the Messenger

- Mentioning the method of imams in the comparison between the letters of the Qur'an, weakening some of them, and excluding them, which confirms the realization of the ancestors that the letters of the Qur'an are not from the revealed revelation in anything, and therefore they are permissible to appeal, weak and respond.

Keywords: the seven letters - diligence - arrest - the difference of scientists.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

"الحمد لله على التوفيق، والشكر لله على التحقيق، وأشهد أن لا إله إلا هو شهادةَ سالك من الدليل أوضح طريق، ومنزه له عما لا يجوز ولا يليق، وصلى الله على أشرف فصيح، وأطرف منطيق، محمد أرفق نبي بأمته وألطف شفيق، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الجمع والتفريق، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد"[(١)]:

لقد تقرر من أقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين أن حروف القرآن مصدرها التوقيف من الشارع الحكيم، بيد أن القراءة في الزمن الأول لم تكن معتمدة على التوقيف البتة، فقد قرأ كل واحد من الصحابة حسب اعتياده وائتلافه دون توقيف، فبدا هذا التعارض ماثلاً في كتب الدراية.

يقول ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسّر على عباده ما يشاء"[(٢)].

ثمَّ يعود فيقول: "فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع هذه الوجوه؟
قيل له: كل ما كان منها موافقا لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه، لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلّوا أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القرّاء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن معشر المتكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه، كما كان لهم أن يفسّروه، وليس لنا أن نفسّره"[(٣)].

(١) "نواسخ القرآن" للحافظ جمال الدين ابن الجوزي، ص:١٠.
(٢) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٢.
(٣) "تأويل مشكل القرآن" ص ٣٤.

وكلامه رحمه الله محل إشكال إذ كيف يكون الإنزال من الله تعالى على الرسول ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام، ثم يقول بأن الصحابة كانوا يقرؤون القرآن على لغاتهم وكان لهم أن يفسروه وليس لنا ما لهم من هذه الخصيصة!!

فإن كانت الحروف منزلة فما العبرة من عادات العرب وسلائقهم حتى تذكر في مقام القراءة، ثمَّ كيف لهم أن يتصرفوا في اللفظ المنزل ويفسروه والحروف منزلة بهذه الهيئة والكيفية!!

وكذلك هو التناقض ماثل في قول الإمام البغوي (ت:٥١٦هـ) في "شرح السنة" إذ يقول: "أظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتليين وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلة الواحدة"(١).

ثم قال: "ولا يكون هذا الاختلاف داخلا تحت قوله تعالى: {**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**}؛ **إذ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء مما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة، وكلها كلام الله عز وجل، نزل بها الروح الأمين على النبي** ﷺ، يدل عليه قوله عليه السلام: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" فجعل الأحرف كلها منزلة"(٢).

ويقول ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي: أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرئني النبي ﷺ".

ثمَّ يعود فيقول: "لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً، ومن ثمَّ أنكر عمر رضي الله عنه على ابن مسعود رضي الله عنه قراءته: "عتى حين" يريد (حتى حين)، وكتب إليه إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرئ

(١) " شرح السنة" للبغوي (٤/٥٠٧).
(٢) "شرح السنة" للبغوي (٤/٥٠٩).

الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة"[1].

وإن مما يستدل به الأئمة على توقيف الحروف التصريح بالإنزال في قول النبي ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف"، وقوله للمتخاصمين "هكذا أنزلت"، غير أن الواقع التاريخي يثبت أن القرآن لم ينزل بغير لغة قريش، وهذا التناقض الصائر بين التصريح بإنزال الحروف وما عليه الواقع يحتاج إلى دعم أحدهما وتقريره، إذ لا يجوز أن تكون الحروف منزلة على الرسول ﷺ، ثم القول بأن العرب كانت تقرأ القرآن بموسوم طباعها وما ألفته من لهجاتها، فأوجبت هذه المسألة بحق التحقيق والتحرير.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن الحديث عن الأحرف السبعة وما يتصل بها من المسائل من الضرورة بمكان لصلته الكبرى بالقرآن الكريم، وإن الناظر المتأمل لما جاء في كتب الرواية من أخبار، ثمَّ ما تحرر وتقرر من أقوال الأئمة المتفقة تارة والمتباينة تارة يدرك الفجوة العميقة بين أقوالهم وبين الآثار الثابتة عن الصدر الأول، بما لا يمكن لمبتدئ في العلم ولا حتى المنتهي الفصل بينها، أو الاستدلال على الصحيح منها إلا بعد تتبع حثيث، وتقص دقيق، فكانت محاولة الفصل بين المسائل الخلافية سبب عقد هذا البحث وإبرامه.

أهداف البحث:

- تعيين محل النزاع بين الأئمة في مسألة التوقيف.
- تحرير الخلاف تحريراً دقيقاً بتقصي المسائل، والنظر فيها.
-سوق شواهد الاستدلال لتجلية الحقائق.
-بيان منشأ الخلاف في القول بتوقيف الحروف.
-حسم الخلاف حول توقيف حروف القرآن، وفصل القول فيه.

(١) "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٢٧/٩).

الدراسات السابقة:

إن مناقشة قضية التوقيف في حروف القرآن لم يسبق البحث فيه بتحرير مسائله تحريراً دقيقاً تظهر من خلاله الحقائق، وكل الجهود منصبة على المنازعة بين القائلين بتوقيف حروف القرآن، والقائلين بعدمه، أو ما كان من تصدي بعض الأئمة للرد كل رأي مخالف، وعمدتهم في ذلك التصريح بلفظ الإنزال في أحاديث الباب، دون تتبع للمسائل بشكل دقيق، ودون مراعاة للواقع التاريخي الذي أصبح يعارض بشكل تام ما دون في جل كتب الدراية.

ومما يصح التعريج عليه أنْ نَشَر الشيخ صالح بن سليمان الراجحي في ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية مقالاً بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" ناقش فيه مسألة التوقيف في الحروف، وقد أجاد بارك الله فيه في تتبع جزئياته، وعلى الرغم من اطلاعي عليه نهاية المطاف إلا أن البحث منه قد استفاد، إذ نقلت أقواله في مواضع من البحث، فجزاه الله عن أمة الإسلام خيراً كثيراً.

وكذلك أفاد البحث من دراسة للدكتور سامي عبد الشكور بعنوان "الدراية في القراءات" تعرض لمعنى الإنزال في الحروف، وقد أجاد وفقه الله فيه رغم اختصاره، وقد نقلت عنه بعض ما كتب.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وأبرز النتائج التوصيات، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

ثم أربعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: تحرير محل النزاع في مسألة التوقيف في الحروف.

المبحث الثاني: سوق شواهد الاستدلال على عدم إنزال الحروف.

المطلب الأول: الحكمة من تشريع الإذن في القراءة على سبعة أحرف.

المطلب الثاني: منهج المفاضلة في الجمع العثماني.

المطلب الثالث: منهج المفاضلة عند أئمة الإقراء.

المبحث الثالث: منشأ الخلاف بين الأئمة في مسألة التوقيف في الحروف.
المبحث الرابع: مسألة في جزم ابن مسعود إنزال حرف استبعده الجمع العثماني.
المبحث الخامس: فصل القول في المسألة.
ثم الخاتمة: وأذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.
ثم فهرسين: أحدهما للمصادر البحث، والآخر لموضوعات البحث.
منهج البحث:
-ربط الواقع بالنص، وتوجيه دلالات النصوص به، حتى يستقيم الكلام، ويرتفع التعارض.
-توجيه دلالات النصوص بما يتناسب مع الواقع التاريخي للقراءة والإقراء عبر تاريخ الرواية.
-الكشف عن الحقائق بمنهج علمي رصين.
-التجرد التام في عرض الحقائق، وإن كان مخالفاً لقول إمام معتبر في الفن.
-الاستعانة بالأدلة العقلية في إثبات الحقائق.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

المبحث الأول: تحرير محل النزاع في مسألة التوقيف في الحروف:

لقد شاع عند الأئمة من المتقدمين والمتأخرين أن حروف القرآن وقراءاته مصدرها الوحي المنزل على المصطفى ﷺ، وقد تجلى هذا المفهوم في مؤلفاتهم بدلالات الأحاديث المروية عن النبي ﷺ التي فيها التصريح بلفظ الإنزال.

يقول ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسّر على عباده ما يشاء"(١).

ويقول أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ): "ووجه هذا الاختلاف في القرآن: أن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه الصلاة والسلام في كل عام عرضة، فلما كان في العام الذي توفي فيه عرض عليه عرضتين، فكان جبريل عليه الصلاة والسلام يأخذ عليه في كل عرضة بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك قال ﷺ: «إن القرآن أنزل عليها وإنها كلها شاف كاف»، وأباح لأمّته القراءة بما شاءت منها مع الإيمان بجميعها والإقرار بكلها؛ إذ كانت كلّها من عند الله تعالى منزلة، ومنه ﷺ مأخوذة"(٢).

ويقول أبو علي الأهوازي (ت:٤٤٦هـ): "وقد ظن بعض من لا معرفة له بالآثار أنه إذا أتقن عن هؤلاء السبعة قراءتهم أنه قد قرأ السبعة الأحرف التي جاء بها جبريل إلى النبي ﷺ"(٣).

ويقول الإمام الرازي (ت:٤٥٤هـ): "جميع ما نقرؤه في الوقت فإنها منقولة إلينا مرفوعة بآثار صحيحة، وهي سنة متبعة، والأخبار في مثل ذلك، والآثار به أكثر من أن تحصى، مما يدل على توقيفيه على التنزيل لا غير"(٤).

(١) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٢.
(٢) "جامع البيان" لأبي عمرو الداني (١١٩/١).
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٦٠.
(٤) "معاني الأحرف السبعة" للإمام الرازي باختصار ص ٣١٠.

ويقول الإمام البغوي (ت:٥١٦هـ): "ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء مما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة، وكلها كلام الله عز وجل، نزل بها الروح الأمين على النبي ﷺ، يدل عليه قوله عليه السلام: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" فجعل الأحرف كلها منزلة"(١).

ويقول ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): "وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم، إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع"(٢).

ويقول الزركشي (ت:٧٩٤هـ): "أن القراءات توقيفية، وليست اختياريه، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة القراء السبعة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه"(٣).

ويقول ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ): "وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأنه كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية"(٤).

ويقول ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب: (أقرأني النبي ﷺ)"(٥).

ويقول الدكتور حسن عتر: "وحقيقة الأمر أن الشائع بين القراء، والذي لا خلاف فيه لدى عامتهم أن القراءة توقيفية لا مجال فيها للاجتهاد والرأي"(٦).

---

(١) "شرح السنة" للبغوي (٥٠٩/٤).
(٢) "الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (٤٢٢/٤).
(٣) "البرهان" بتصرف يسير للزركشي (٣٢١/١).
(٤) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (٥١/١).
(٥) "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٢٧/٩).
(٦) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ٣١١.

ويقول: "أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف واضحة الدلالة على أن القراءة توقيفية لا اجتهاد فيها، لذلك أجاب الصحابة من اعترض على قراءتهم: (أقرأنيها رسول الله ﷺ)، وكان جواب الرسول ﷺ للمتخاصمين المترافعين إليه (هكذا أنزلت)"(١).

ويقول الأستاذ الدكتور ناصر القثامي: "لقد أثبت حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم أن مصدر رخصة الأحرف السبعة بأوجها المتعددة هو التلقي المنزل على رسولنا ﷺ، يدل على ذلك قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه: "هكذا أنزلت"، وقول كل من المختلفين لصاحبه: أقرأنيها رسول الله ﷺ"(٢).

وعلى الرغم من تواطئ وتعاضد أقوال الأئمة في إثبات توقيفية الحروف وإنزالها على النبي ﷺ، فإن أقوالهم تتعاضد وتتفق على أن العرب كانت تقرأ القرآن بلغاتها وما اعتادت عليه من اللهجات.

يقول ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "إن المتقدمين من الصحابة والتابعين قرؤوا بلغاتهم، وجرو على عاداتهم، وخلو أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزاً لهم، ولقوم من القراء بعدهم، مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل"(٣).

ويقول الطحاوي (ت:٣٢١هـ): "إنّما كانت السبعة للناس في الحروف؛ لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم؛ لأنّهم كانوا أمّيّين لا يكتب إلّا القليل منهم، فلمّا كان يشقّ على كلّ ذي لغة أن يتحوّل إلى غيرها من اللّغات – ولو رام ذلك لم يتهيّأ له إلّا بمشقّة عظيمة – وسّع لهم في اختلاف الألفاظ، إذا كان المعنى متّفقا، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب، وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقدروا بذلك على تحفّظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذ أن يقرءوا بخلافها"(٤).

---

(١) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ٣١٤.
(٢) "القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" بحث للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي ص٩٦.
(٣) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٤.
(٤) "تفسير القرطبي" (٤٢/١).

ويقول الإمام الرازي (ت:٤٥٤هـ): "ليس لأحد أن يغير معنى في القرآن إلا أن يكون ذلك من الله سبحانه، فأما تغاير لغات القرآن دون المعاني فإنه قد كان معلوماً عندهما، أو عند الأجلاء من الصحابة، أنها كانت مرخصة للأعرابي والبدوي ومن شابههما، ومن بعدت داره من دار قريش، أن يقرؤوا بلغاتهم، لقوله عليه الصلاة والسلام (إني أمرت أن أقرئ كل قوم بلغتهم)"[(١)].

ويقول الإمام البغوي (ت:٥١٦هـ): "أظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتليين وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة"[(٢)].

ويقول أبو شامة (ت:٦٦٥هـ) نقلاً عن بعض الشيوخ: "نزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة، ولما كان فيهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم المراد، كل ذلك مع اتفاق المعنى، وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم، وتصويب رسول الله ﷺ كلا منهم"[(٣)].

ويقول الزركشي (ت:٧٩٤هـ): "فاختلفوا في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين أحدهما أن الله تعالى قال بهما جميعا والثاني أن الله تعالى قال بقراءة واحدة إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين".

يقول: "وهذا الخلاف غريب رأيته في كتاب "البستان" لأبي الليث السمرقندي، ثم اختاروا في المسألة توسطاً وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر فقد قال بهما جميعا، وتصير القراءات بمنزلة آيتين مثل قوله: {ولا تقربوهن حتى يطهرن} وإن كان تفسيرهما واحدا كالبُيوت والبِيوت، والمحصَنات والمحصِنات بالنصب والجر، فإنما

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٣٤٦-٣٤٧.
(٢) "شرح السنة" للبغوي (٤/٥٠٩).
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٥.

قال بأحدهما وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعود لسانهم، فإن قيل: إذا صح أنه قال بأحدهما فبأي القراءتين قال؟ قيل: بلغة قريش"[(١)].

ويقول ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): "لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً له"[(٢)].

فالناظر المتأمل لأقوال الأئمة المتقدمين يلحظ جعلهم الأحرف السبعة على نوعين، نوع كان الخلاف فيه من قبيل اللغات فجعلوه مما أذن للعرب فيه توسعة عليهم دون توقيف، ونوع كان من قبيل المترادفات أو البيان أو التنوع أو التغاير فحملوا الأمر فيه على التنزيل، بيد أن المتأخرين اليوم يحملون كلا النوعين على التنزيل، وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين.

ولعل المتأخرين معهم الحق في استواء ما أثر عن الصحابة من قراءات في كونه من جملة الأحرف السبعة، إذ لا مسوغ للتفريق بينهما.

وقد حقق مسألة اشتمال الأحرف السبعة على اللغات واختلاف المعاني الإمام الرازي في كتابه "معاني الأحرف السبعة"، وأقر أن ما ثبت من الأحرف السبعة قد اشتمل على اللغات وغيرها، ولا يصح قصر الأحرف السبعة على اللغات فقط، يقول: "فأما من حمل الأحرف السبعة على ما قدمنا في الفصل من مجرد اللغات، فإنه لم يَعمَّ بذلك جميع ما اختلف فيه في القرآن لفظاً، بل يخرج بذلك شطر حروف الاختلاف من تأويله ... فأما استدلاله على أنها اللغات فقط، بالخبر المقيد الذي جاء فيه أنها مثل: هلم، وتعال، فقد يحتمل من المعنى ما لا مستدل فيه له معه، وهو أن يكون نحو ما جاء من نحو هلم وتعال وأسرع، أمثلة لنوع من الأحرف السبعة وبعضها، كما أن التقييد الآخر فيه كان ذلك، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: (إن قلت غفوراً رحيماً، عليماً حكيماً، سميعاً بصيراً، ما لم تختم عذاباً برحمة ورحمة بعذاب) فلما جاء الخبر مقيداً من بعض الطرق بهذه الأمثلة، وكان فيها تغاير المعاني بخلاف اللغات، دل على أن هلم وتعال وأسرع ونحوه مما كان لنوع من الأحرف السبعة لا لجميعها"[(٣)].

(١) "البرهان" للزركشي (١/٣٢٦-٣٢٧).
(٢) "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني (٩/٢٧).
(٣) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٢٩٨-٢٩٩.

ويقول: "ما جاء من نحو هلم وتعال وأسرع أمثلة لنوع من الأحرف السبعة وبعضها لا جميعها، وهو قوله عليه الصلاة والسلام في معنى الأحرف: (إن قلت غفوراً رحيماً، عليماً حكيماً، سميعاً بصيراً، ما لم تختم عذاباً برحمة، ورحمة بعذاب) فلما جاء الخبر مقيداً من بعض الطرق بهذه الأمثلة، وكان فيها تغاير المعاني، دلَّ على أن هلمَّ وتعال وأسرع مما كان لنوع من الأحرف السبعة لا لجميعها، وإذا كان كذلك فقد قام الدليل أن مجرد اللغات لم يعمَّ الأحرف السبعة"(١).

ويقول: "جميع ما نقرؤه في الوقت حتى المد والقصر، والروم والإشمام، وغيرها، داخلة في الأحرف السبعة المنزل عليها القرآن"(٢).

واعترض جماعة من أهل العلم فيما نقله الإمام ابن عبد البر على اقتصار الحروف على اللغات، يقول: "أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لاختلاف عمر وهشام ولغتهما واحدة"(٣).

ويقول السيوطي: "ومراده بالقول إن اختلاف الأحرف السبعة بسبب اختلاف اللغات بأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عمر على هشام لغته، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات"(٤).

وحقق المسألة كذلك من المتأخرين علي بن مطاوع من خلال اختلاف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، يقول: "الأسلم للجميع أن تعتبر القراءات المتواترة هي الميزان والحكم والعدل لاختلاف الأحرف السبعة، بمعنى: أن كل ما ورد من اختلاف القراءات لا بد له من أصل ينبني عليه، ولم نجد أصلاً ينبني عليه اختلاف القراءات إلا اختلاف الأحرف السبعة، فلا مفر من أن يشمل اختلاف الأحرف السبعة كل اختلاف وردت به القراءات المتواترة، وإذا كان اختلاف القراءات المتواترة عاماً شاملاً لاختلاف اللغات أي اللهجات، أو اختلاف الأساليب على السواء تفسير الأحرف

(١) "معاني الأحرف السبعة" للرازي باختصار ص ٢٩٩-٣٠٠.
(٢) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٣١٠.
(٣) "فتح الباري" لابن حجر (٢٨/٩).
(٤) "الاتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١٧٠/١).

السبعة بما يشمل كل الفروع التي وردت بها القراءات المتواترة ، وما ذلك إلا بتفسير الأحرف السبعة بالقراءات الواردة في كل حرف من حروف القرآن الكريم الواردة بتلك القراءات"(١).

إلى أن قال: "ولما كان اختلاف اللهجات لا ينبغي أن يكون مع اثنين قبيلتهما واحدة، ولهجتهما واحدة، وأن مزية الرخصة تقتضي أن تتحد قراءتهما لسورة الفرقان في كل كلمة يرد عليها اختلاف اللهجات، فلا مناص حينئذ أن يكون الاختلاف الذي وقع بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم لم يكن بسبب اختلاف اللهجات، وتعين لذلك أن يكون بسبب اختلاف الأساليب، ولو قرأ هشام بن حكيم حرفاً واحداً من سورة الفرقان على غير لهجة قريش لسارع أمير المؤمنين إلى هشام بن حكيم بقوله: لم ينزل القرآن إلا على لهجة قريش، وكانت هذه الجملة من ضمن ما أنكره أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على هشام بن حكيم، ولقال ذلك عمر بن الخطاب مع ما قاله النبي ﷺ، علماً بأن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه قد رد على عبد الله بن مسعود بهذه الجملة حين سمع رجلاً يقرأ قوله (ليسجننه حتى حين) [يوسف: ٣٥]، فأبدل حاء (حتى) عيناً على لغة هذيل، فقال له: من أقرأك هكذا؟ قال الرجل: عبد الله بن مسعود، فكتب أمير المؤمنين عمر إلى ابن مسعود يقول: أقرئ الناس بلغة قريش، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل، ولم ينقل عن أمير المؤمنين عمر أنه قال لهشام بن حكيم هذه الجملة، لذلك علمنا أن هشام بن حكيم لم تختلف قراءته لسورة الفرقان عن قراءة أمير المؤمنين عمر في الكلمات التي يرد عليها اختلاف اللهجات، ويتعين حينئذ أن يكون الخلاف الواقع بين أمير المؤمنين عمر وهشام بن حكيم كان بسبب اختلاف الأساليب، لا اللغات أي اللهجات"(٢).

(١) "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص ٢١١.

(٢) "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص ٢١٣-٢١٤.

فدل التحقيق في المسألة على عدم وجود فرق بين الأحرف التي كان الاختلاف فيها من قبيل اللغات أو غيره، مما يعني أنه لا يجوز الفصل في أحكامها، فإن أقر التنزيل في أحدهما عم النوع الآخر، وإن أقر عدم الإنزال في أحدهما عم كذلك النوع الآخر.

❁❁❁❁❁

المبحث الثاني: سوق شواهد الاستدلال على عدم إنزال الحروف:
المطلب الأول: الحكمة من تشريع الإذن في القراءة على سبعة أحرف.

لقد تقرر عند الأئمة أن التيسير على الأمة ورفع الحرج عنها في تلاوة كتاب ربها كان أحد المقاصد الشرعية السامية في الإذن بقراءة القرآن على سبعة أحرف.

يقول أبو عمرو الداني: "وأما وجه إنزال القرآن على هذه السبعة أحرف، وما الذي أراد تبارك اسمه بذلك، فإنه إنما أنزل علينا توسعة من الله تعالى على عباده، ورحمة لاهم، وتخفيفاً عنهم عند سؤال النبي ﷺ إيَّاه لهم"(١).

ويقول ابن الجزري: "فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة التيسير بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق، وحبيب الحق"(٢).

فعلم من ذلك المقصد الأساس والغاية العظمى من التوسعة على الأمة في القراءة على سبعة أحرف، هو التيسير ورفع الحرج عن الأمة في قراءة القرآن، والتوسع معهم في لفظ حروفه، وقد نوه بهذه الحكمة أئمة كثيرون.

فإن تقرر هذا المقصد الشرعي السامي من حكمة التشريع كان عوناً في إدراك معنى القراءة على سبعة أحرف التي حار في مسائلها المتقدمون والمتأخرون.

يقول الدكتور غانم قدوري الحمد: "فإن الحديث بمختلف رواياته لا ينص على شيء من هذه الحروف ... ومع ذلك فإن فهم معنى الحديث يمكن أن يتأتى من محاولة

(١) "جامع البيان في القراءات السبع" للداني (١/١٠٧).
(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/٢٢).

فهم الظروف التي لابسته، وقد سار في هذا الاتجاه بعض علماء السلف حين فهموا الحديث على أنه تيسير على الأمة في قراءة القرآن"[1].

ويصور ابن قتيبة الظروف التي لابست الإذن في القراءة على سبعة أحرف: "فكان من تيسيره: أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم:
فالهذليّ يقرأ «عتّى حين» يريد (حَتَّى حِينٍ) [المؤمنون: ٥٤]، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها.
والأسديّ يقرأ: (تِعلمون)، و(تِعلم) و(تِسْوَدُّ وُجُوهٌ) [آل عمران:١٠٦]، و(إِلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) [يس:٦٠].
والتّميميّ يهمز، والقرشيّ لا يهمز.
والآخر يقرأ (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ) [البقرة: ١١]، (وَغِيضَ الْماءُ) [هود: ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر، و(هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) [يوسف: ٦٥] بإشمام الكسر مع الضم، و(ما لَكَ لا تَأْمَنَّا) [يوسف: ١١] بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان"[2].

فذلك دال على أن معنى الإذن في القراءة على سبعة أحرف منصرف إلى السماح للقبائل العربية بقراءة القرآن كل حسب لغته ولهجته، دون أن يكون ذلك بتوقيف عن النبي ﷺ.

يقول أبو حاتم السجستاني: "وهؤلاء لو أخذوا بما يخالف عادتهم لتعسر ذلك عليهم، فيسر الله بلطفه ليقرأ كل فريق منهم بما هو عادته ... **ليكون ذلك دليلاً على أن ما يجري ذلك المجرى مما يخرج إليه الغالط ليس فيه إثم ولا حرج، وذلك ما يجري مجراه فما تجر إليه طباع من نشأ على لغة تخالف ظاهر التلاوة لم تلزمه فيه لائمة**"[3].

ويقول القاسم بن ثابت: "وإن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناءون في المحال والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل عمارة لغة دلت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عادتهم، وفيهم الكبير العاسي والأعرابي القح، ومن

(١) "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" للدكتور غانم قدوري الحمد باختصار ص ١١٨.
(٢) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٩.
(٣) منقول من "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ٢٣٥.

لو رام ففي عادته وحمل لسانه على غير ذريته تكلف منه حملا ثقيلا، وعالج منه عبئًا شديدا، ثم لم يكسر غربه ولم يملك استمراره إلا بعد التمرين الشديد، والمساجلة الطويلة، فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة، وأباح لهم القراءة على لغاتهم، وحمل حروفه، على عاداتهم"[(١)].

ويقول الرازي: "رخص لقوم أن يقرؤوا بلغاتهم وإن خالفوا لغة التنزيل هو رخصة ضرورة، وذلك لأن العرب كانت أمة أمية، وقد كان يدخل في الإسلام من طعن في السن من المشايخ والعجائز، فلو أخذوا على بتأدية القراءة على لغة التنزيل، لعجز كثير منهم عن أخذه جملة، إن شئت من جهة تحول الطباع، وإن شئت لما في القرآن من كثرة التشابه في الكلم والإعراب والتكرار، فرخص لهم أن يقرؤوه بلغاتهم بعد أن لا يخرجوا عن معنى التنزيل جملة، وأن يقيموا على ما مضى من الصفات بعضها مقام بعض، فكان ذلك لهم توسع في القرآن، وتنقل من موضع إلى آخر، دون تغيير حكم ولا إحداث صفة ليست في القرآن، وإن كان في موضع غير ما يتلونه، ولا الإتيان بمعنى معدوم في جملته"[(٢)].

فاقتضت حال العرب الأميين الإذن لهم في قراءة القرآن بلغاتهم ولهجاتهم، وإلى هذه المنة يُؤَوَّلُ قول الحق: (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) [القمر:١٧].

وعليه فإن قصر الأحرف على سبع من لغات العرب المشهورة[(٣)] لا يحقق التيسير لجميع القبائل العربية، فدل على بطلان قول من ذهب إليه، إذ لا وجه للتيسير على قوم دون قوم.

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٣٨٨.

(٣) ذهب الإمام ابن الجوزي إلى أن المراد بالأحرف سبع لغات من لغات العرب إذ يقول: "إن المراد بالحديث أنزل القرآن على سبع لغات". تبع قول ثعلب وابن جرير، والإمام أبو بكر الآجُرّي. انظر فنون الأفنان في عيون علوم القرآن ص ٢١٤.
من ذلك قول أبي حاتم السجستاني: "نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر". "المرشد الوجيز" ص ٩٤.
وقال أبو عبيد: "وليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم ... =

يقول أبو شامة: "هذا هو الحق، لأنه إنما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسع على قوم دون قوم، فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضم ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك فكيف يكلف غيره؟ وكذا كل من كان من لغته أن ينطق بالشين التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، ونحو ذلك"(١).

وعلى الرغم من أن اختلاف اللغات كان السبب وراء سؤال النبي ﷺ التهوين على الأمة، إلا أن قسماً كبيراً من الاختلاف بين الحروف التي كان عليها الصدر الأول غير متعلق باللهجات، "كالخبر والاستخبار، واختلاف أبنية الأسماء، وتصريف الأفعال، واختلاف إسناد الفاعلين والمفعولين، ووجوه الإعراب، وتناوب الأدوات وتغاير المخاطبات، والإثبات والحذف، والتقديم والتأخير"(٢)، وأن اختلاف اللغات واللهجات في القراءات "هو الأقل على الرغم من أهميته وأصالته وعمدته في الباب، إذ هو الركن الأعظم من الإذن بقراءة القرآن على سبعة أحرف"(٣).

فدل على أن الإذن في القراءة على سبعة أحرف أوسع وأعم وأشمل من مجرد القراءة باللغات، أو أن يقتصر الإذن عليها.

يقول علي بن مطاوع: "ولو كان اختلاف اللهجات هو المقصود بالأحرف السبعة المنزلة من عند الله تعالى لم يكن اختلاف الأساليب من الأحرف السبعة"(٤).

ولا شك أن اختلاف الأساليب في التعبير عن المعنى شيء لا يشق على العرب، لأن ذلك من سننها ومجاريها في الكلام.

=وبعض اللغات أسعد به من بعض، وأكثر نصيباً". "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (٢٤/١)، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (١٦٩/١).

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٧.

(٢) "معاني الأحرف السبعة" للرازي باختصار ص ٣٩٢.

(٣) "الدراية في القراءات" بحث للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص ١٥.

(٤) "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص ١٥٨.

يقول الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور: "وأما القسم الثاني: ... نوع من القراءات لا يشق على العرب الاتيان بمثله، فهو من سنن العرب ومجاريها في الكلام ..

ومن سنن العرب: التقديم والتأخير، والحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة، والرجوع من المخاطبة إلى الكناية، ومن الكناية إلى المخاطبة، والجمع يراد به الواحد، وأمر الواحد بلفظ الإثنين، والفعل يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل، وبلفظ المستقبل وهو ماضي، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر في الجمع والحذف، والإثبات في الحروف لحفظ التوازن، وإضافة الشيء لصفته، والحذف والاختصار، والالتفات، إلى غير ذلك.

وكل ذلك قد جاءت القراءات به، فلا يعقل أن العرب يشق عليها فعل ذلك، ولا يعقل أن يطلب رسول الله ﷺ من ربه التهوين على أمته في شيء هين ميسور لا يشق عليهم، فهذا مخالف لنص الحديث، ومخالف للعقل"(١).

ويقول محمد أبو شهبة: "إن الغرض من الأحرف السبعة إنما هو رفع الحرج والمشقة عن الأمة، والتيسير والتسهيل عليها، والمشقة غير ظاهرة في إبدال الفعل المبني للمعلوم بالفعل المبني للمجهول، ولا في إبدال فتحة بضمة، أو حرف بآخر، أو تقديم كلمة أو تأخيرها، أو زيادة كلمة أو نقصانها، فإن القراءة بأحدهما دون الأخرى لا توجد مشقة يسأل النبي ﷺ منها المعافاة، وأن أمه لا تطيق ذلك، ويراجع جبريل مرارا، ويطلب التيسير"(٢).

فلما كانت هذه الوجوه لا تعسر على العرب، ولا تحتاج إلى مراس وتعليم، فيخرج التيسير حينها مخرج التسامح معهم في حفظ حرفه المنزل وضبطه على وجهه المسموع.

يقول أبو شامة: "كان هذا سائغاً قبل جمع الصحابة المصحف تسهيلاً على الأمة حفظه، لأنه نزل على قوم لم يعتادوا الدرس والتكرار وحفظ الشيء بلفظه، بل هم قوم عرب فصحاء يعبرون عما يسمعون باللفظ الفصيح"(٣).

(١) "الدراية في القراءات" بحث للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص ١٥.
(٢) منقول من "كتاب في الأحرف السبعة"، أرشيف ملتقى أهل التفسير، بالمكتبة الشاملة ص ١٣٠٤٨
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٨٩.

ويقول مناع القطان: "تتلخص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف في أمور" وذكر منها: "تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين لكل قبيل منهم لسان، ولا عهد لهم بحفظ الشرائع، فضلا عن أن يكون ذلك مما ألفوه، وهذه الحكمة نصّت عليها الأحاديث"(١).

ويقول الدكتور صبري الأشوح: "إن الحكمة الإلهية اقتضت أن تكون العلاقة بين الوحي الإلهي والواقع متمثلاً في تعدد اللهجات، ومحدودية القدرات البشرية في النطق والتذكر من جهة، واختلاف الناس في التذوق والميول من جهة أخرى علاقة تكامل ومشاركة، لا أن تكون علاقة فرض وإملاء وإلزام وإجبار"(٢).

إن التيسير على العرب الأميين عم حفظ القرآن، إذ أسقط الله عنهم وجوب استظهار لفظه المنزل وإتقانه، وإنما كان ذلك لتمكينهم من قراءته لتصح منهم الصلاة، فأكرم الله نبيه بأوسع أبواب التيسير.

ويؤكد هذا المعنى اختلاف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم إذ هم من أبناء اللغة الواحدة، ومع ذلك تنازعوا وترافعوا إلى الرسول ﷺ.

يقول أبو شامة: "وهذا أولى من حمل جميع الأحرف السبعة على اللغات؛ إذ قد اختلفت قراءة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما وكلاهما قرشي مكي، لغتهما واحدة"(٣).

فإذا ثبت أن الإذن في القراءة على سبعة أحرف شرع تيسيراً على الأمة، ورفعاً للحرج عنها في لغته واستظهار حرفه المنزل، فكيف يكون التيسير إن كانت الأحرف منزلة!

يقول قاسم بن ثابت: "وهذه الأحاديث الصحاح التي ذكرنا بالأسانيد الثابتة المتصلة تضيق عن كثير من الوجوه التي وجهها عليها من زعم أن الأحرف في صورة الكتبة وفي التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان؛ لأن الرخصة كانت من رسول الله ﷺ

(١) "نزول القرآن على سبعة أحرف" لمناع القطان ص ١٠٣.
(٢) "إعجاز القراءات القرآنية" لصبري الأشوح باختصار ص ٢٣.
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٢٧.

والعرب ليس لهم يومئذ كتاب يعتبرونه، ولا رسم يتعارفونه، ولا يقف أكثرهم من الحروف على كتبه، ولا يرجعون منها إلى صورة، وإنما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها، أي بصوتها، ويجدونها بمخارجها، ولم يدخل عليهم يومئذ من اتفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكتبين من اشتباه الصور، وكان أكثرهم لا يعلم بين الزاي والسين سببا، ولا بين الصاد والضاد نسبا"(١).

ولا شك أن القول بإنزال الحروف على الرسول ﷺ فيه تكليف بمزيد من الشغل في حفظ القرآن وضبطه وتبليغه، وهو أمر لا يتحقق معه التيسير كذلك.

يقول الدكتور حسن عتر: "وقد يقال: إن إنزال القرآن على سبعة أحرف جاء بوجوه وقراءات متعددة للقرآن الكريم، ولا يخفى ما يحتاج ذلك إلى مزيد اشتغال به لحفظ قراءاته ومعرفة وجوهه، فكيف يكون في الأحرف السبعة تهوين وتيسير على العرب في تلاوة القرآن الكريم(٢)؟

وأجاب الدكتور حسن عتر على طرحه، يقول: "ونجيب على ذلك: بأن القرآن نزل على لغاتهم ليقرؤوه بالوجه الذي يطوع له لسانهم، وتنسجم معه سليقتهم، وبذلك يحفظ كل منهم الوجه الذي يمكنه أن يتعلمه ويقرأ به، فمن تمام التيسير وكماله أنه لم ينزل الأمر بوجوب استيعاب الأحرف السبعة، بل يجزئ المرء الواحد منها"(٣).

ثم استدل بقوله: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"، وقول جبريل عليه السلام: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا".

وإن كان جوابه محصوراً في وجوه غير ملزمة تخضع لاختيار القارئ، فإنها والحال هذه لابد أن تنقل لخلف الأمة، حتى يتخير من وجوهها الخلف كما تخير السلف، وهذا يكلف الأمة النقل والحفظ، ولم يرد بها النقل المعول عليه في النص على الحروف حرفاً حرفاً.

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٨٩.
(٢) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ٢١٩.
(٣) "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها" للدكتور حسن عتر ص ٢١٩.

يقول الدكتور صبري الأشوح: "لو كانت جميع القراءات إقراء من النبي ﷺ وليست إقراراً منه، فأين يذهب إذن معنى الرخصة والتيسير والتوسعة، إن هذه القراءات المتعددة ستكون تعسيراً، أي المهمتين أسهل نقل وحفظ القرآن بقراءة واحدة، أم بعشرات القراءات؟! وهل يعقل أن يطلب من أي عقل بشري أن يؤمن بأن النبي ﷺ قد قرأ بنفسه كل هذا الخضم الهائل من القراءات"(١).

ويقول الشيخ صالح بن سليمان الراجحي: "ما أبعد هذا على (هون على أمتي)، وهل العسر والمشقة إلا هذا، لأن معنى ذلك أن القارئ عليه أن يحفظ الأحرف كلها حتى يختار منها ما يسهل على لسانه، فتحولت الرخصة إلى ضيق وعسرة وآصار وأغلال.

إن فهم كثير من مسائل الأحرف السبعة مرتبط ارتباط وثيق بمسألة التيسير والتهوين، ومتى غفل الباحث عن هذه الحقيقة حصل عنده الخلل في التصورات والأحكام وتعارضت عنده أمور كثيرة في هذه المسائل"(٢).

❁❁❁❁❁

المطلب الثاني: منهج المفاضلة في الجمع العثماني.

التفضيل والمفاضلة من سنن الله الكونية والاجتماعية السائرة في الخلق، وهو شأن لله، وفضلٌ محض ينعم به على من يشاء من عباده، لا سبيل لأحد إليه إلا كرم الله، (قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء) [آل عمران:٧٣].

ومن صور التفاضل في الخلق: تفضيل جبريل عليه السلام على الملائكة الكرام، وتفضيل النبي محمد ﷺ وكتابه وأمته على الأنبياء والرسل، والكتب، وجموع الأمم، وفضلت قريش على القبائل العربية لما نزل القرآن بلسانهم.

(١) "إعجاز القراءات القرآنية" لصبري الأشوح ص ٢٥.
(٢) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.

وقل مثل ذلك في سائر المخلوقات (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات) [الزخرف:٣٢]، حتى ما تنبتُ الأرض قال الله فيه: (ونفضلُ بعضها على بعض في الأكل) [الرعد:٤].

وبسبب المغالطة في الاحاطة بهذه السنة الإلهية الكونية المطردة، والغفلة عن جريانها عادة في أعراف الناس عند تنوع الخيارات والحيرة في الاختيار، فهم قوم جمع عثمان رضي الله عنه الأمة على حرف واحد نسخٌ لغيره من الحروف الكائنة بحديث الإذن، ثمَّ لما رأوا منه الحرص على موافقة الحرف للعرضة الأخيرة عدُّوا ذلك مستنداً ودليلاً للنَّسخ(١).

(١) من ذلك يقول أبو شامة: "فجمعهم عثمان على رسم فأسقطوا ما فهموا نسخه بالعرضة الأخيرة، ورسموا ما سوى ذلك من القراءات التي لم تنسخ". "المرشد الوجيز" باختصار لأبي شامة ص ١١٣.

ويقول الرازي: "أننا كما وجدنا هذه الحروف صحيحة، ولم نجدها في المصاحف، علمنا أنها منسوخة، بدليل خروجها عن الإمام".

ويقول ابن الجزري: "قراءة عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء (والذكر والأنثى)، وقراءة ابن عباس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً * وأما الغلام فكان كافراً)، ونحو ذلك مما ثبت بروايات الثقات ... أكثر العلماء على عدم الجواز، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة". "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/١٤).

وهو خطأ جسيم، ذلك أن الأمة كانت تقرأ بأوجه القراءات المختلفة إلى زمن عثمان رضي الله عنه وإلا لما حصل الخلاف، ولو كان ثَمَّت نسخ للحروف لبادروا إليه زمن الصديق على أبعد وقت وأقصى تقدير، ولما انتظروا خلاف الأمة واختصامها الذي عمَّ المعمورة ومنها مكان الخلافة، ولجرى استبعادها كما استبعد المنسوخ من الآيات منذ الزمن الأول حتى عدنا ما نعرف منها إلا النزر القليل، واعلم أنه فرع خرج من جحر ادعاء التنزيل في الحروف. =

= وللباحثة دراسة بعنوان "حديث الإذن في القراءة على سبعة أحرف بين الإحكام النسخ" أسفرت عن عدم جريان النسخ في حروف القرآن.

ويشهد لعثمان رضي الله عنه قَصْدُ المفاضلة في الحروف ما جاء في كتاب "المصاحف" لابن أبي داود أنه رضي الله عنه قبل استكتاب مصاحف الأمصار، قام في الناس منادياً: "أي الناس أكتب"؟ "أي الناس أعرب"[(١)]؟

وجاء عنه أنه كان ممن أوكل إليه مهمة النسخ رجل تشبه لغته لغة رسول الله ﷺ[(٢)]، فأيُّ احتياط لكتاب الله كان أجلُّ مما فعل عثمان رضي الله عنه.

ولا نزاع في أن الذي رآه عثمان رضي الله عنه من الحكمة والفطنة بمكان، ولكن: ما حقيقة الحرف الذي جمع عليه الأمة، وما وجه تفضيله؟

لا عجب إن قيل: أن منهج عثمان في إعمال مبدأ المفاضلة لم يكن بمستور عن الأمة، كما أن وجه التفضيل في حروف القرآن وسببه ظاهر بيِّن، فثبت من غير طريق حادثة تنازع الكتَّاب من قريش مع زيد بن ثابت كاتب وحي رسول الله ﷺ في كلمة: (التابوت)، أتكتب بالهاء كما أراد زيد؟ أم بالتاء لغة القرشيين الثلاثة؟ ولما كان الاحتكام لعثمان رضي الله عنه، قضى أن تكتب بلغة قريش، وألزمهم بها كقاعدة عند الاختلاف، وكشف بتعليله الغمة عن الأمة "إنما نزل القرآن بلغتهم"[(٣)].

يقول ابن التين: "الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان، أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرءوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسورة كما سيأتي في باب تأليف القرآن، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت، فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش"[(٤)].

(١) "المصاحف" لابن أبي داود ص١٠٠، و"المرشد الوجيز" لأبي شامة ص٥٩.
(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص٦٥، و"فتح الباري" لابن حجر (١٩/٩).
(٣) "المصاحف" لابن أبي داود ص٨٨، و"فتح الباري" لابن حجر (٢٠/٩).
(٤) "فتح الباري" لابن حجر (٢١/٩).

يقول أبو شامة: "ومعنى قول عثمان رضي الله عنه: إن القرآن أنزل بلسان قريش، أي: ... نزل في الابتداء بلسانهم، ثم أبيح بعد ذلك أن يقرأ بسبعة أحرف ... هذا هو الحق، لأنه إنما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب"(١).

ويقول ابن حجر: "فلما جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف، فحمل الناس عليه لكونه لسان النبي ﷺ، ولما له من الأولوية المذكورة"(٢).

فكان وجه التفضيل من جهة إنزاله على رسولنا الكريم بواسطة جبريل عليه السلام زمن البعثة إلى موته ﷺ ولم يتنزل غيره، ولو قدر نزول غيره من الحروف ما جاز أن يكون هذا الحرف فاضلاً، وما جاز في غيره أن يكون مفضولاً، وما جاز في أحدهما أن يبقى، وفي الآخر أن يهدر ويحرَّق ويلغى لاستوائهم في صفة النزول، ومن شرط المفاضلة أن تجرى في الأجناس المتساوية في النوع، المتفاوتة في الصفات.

يقول الرازي (ت:٤٥٤هـ): "فلما هاجر أولئك أيضاً، وكثروا، وعنوا بالشريعة، وارتفعت الأمية عن كثير منهم بتعلمهم الكتاب والحكمة والكتابة، حملوا أيضاً في قراءة القرآن على أفصح اللغات، وأوضحها من لغة قريش ولفظه المعجز، ولغة من نزل القرآن بلغتهم، فإنهم تركوا وإياها على ما هي به في المصاحف"(٣).

ويقول أبو بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ): "إنما أرسل أمير المؤمنين المصاحف إلى الأمصار الخمسة بعد أن كتبت بلغة قريش، فإن القرآن إنما نزل بلغتها، ثم أذن رحمة من الله تعالى لكل طائفة من العرب أن تقرأ بلغتها على قدر استطاعتها، فلما صارت المصاحف في الآفاق غير مضبوطة بنقط ولا معجمة بضبط قرأها الناس فما أنفذوه نفذ"(٤).

ويقول أبو شامة (ت:٦٦٥هـ): "وأما ما لم يرسم فهو مما كان جوز به القراءة، وأذن فيه، ولما أنزل ما لم يكن بذلك اللفظ خير بين تلك الألفاظ توسعة على الناس

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٧.
(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٩/٩).
(٣) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٣٨٨.
(٤) "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" (٤٠٢/١).

وتسهيلا عليهم، فلما أفضى ذلك إلى ما نقل من الاختلاف والتكثير، اختار الصحابة رضي الله عنهم الاقتصار على اللفظ المنزل المأذون في كتابته، وترك الباقي للخوف من غائلته، فالمهجور هو ما لم يثبت إنزاله، بل هو من الضرب المأذون فيه بحسب ما خف وجرى على ألسنتهم"(١).

ويقول ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ): "والحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي العباس المهدوي، ومكي بن أبي طالب القيسي، وأبي القاسم الشاطبي، وابن تيمية، وغيرهم ... أنه لما كثر الاختلاف ... أجمع الصحابة رضي الله عنهم على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة ... وعلى ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه"(٢).

ويقول ابن الجزري في موضع آخر: " أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل عام قبض، وعلى ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه، وعلى ما صح مستفاضاً عن النبي ﷺ دون غيره، إذ لك تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزا لهم مرخصا فيه"(٣).

وكان هذا الحرف هو غالب ما كان يقرئ به النبي محمد ﷺ صحبته، روى أبو إسحاق عن مصعب بن سعد قال: "سمع عثمان قراءة أبيّ وعبد الله ومعاذ، فخطب الناس ثم قال: إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول ﷺ لما أتاني به، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعسيب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنت سمعته من رسول الله ﷺ"(٤).

وروى الطبري بسنده عن أبي قلابة يقول: حدثني أنس بن مالك قال: كنت فيمن يُملي عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٣٩.
(٢) انظر "منجد المقرئين" لابن الجزري ص ٢٣.
(٣) "منجد المقرئين" لابن الجزري ص ٣٢.
(٤) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠١، وذكره السخاوي في "جمال القراء" ص ١٦٤.

ﷺ ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه.."[1].

وهو الحرف المكتوب بأمر النبي ﷺ، يقول ابن حجر: "والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله، المقطوع به، المكتوب بأمر النبي ﷺ"[2].

وأخرج ابن أبي شيبة أن عثمان رضي الله عنه كتب إلى الأمصار: أما بعد فإن نفراً من أهل الأمصار اجتمعوا عندي فتدارسوا القرآن، فاختلفوا اختلافاً شديداً، فقال بعضهم،: قرأت على أبي الدرداء، وقال بعضهم: قرأت حرف عبد الله بن مسعود، وقال بعضهم: قرأت حرف عبد الله بن قيس، فلما سمعت اختلافهم في القراءة والعهد برسول الله ﷺ حديث، رأيت أمراً منكراً، فأشفقت على هذه الأمة من اختلافهم في القرآن، وخشيت أن يختلفوا في دينهم بعد ذهاب من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قرؤوا القرآن على عهده، وسمعوه من فيه، فأرسلتُ إلي عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن ترسل إلي بالأدم الذي فيه القرآن الذي كتب عن فم النبي ﷺ حين أوحاه الله إلى جبريل، وأوحاه جبريل إلى محمد، وأنزله عليه وإذ القرآن غض، فأمرتُ زيد بن ثابت أن يقوم على ذلك ..."[3].

وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف بسنده عن مصعب بن سعد، قال: قام عثمان فخطب الناس، فقال: "أيها الناس، عهدكم بنبيكم ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أبي، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ، وهو أملاه عليك؟ فيقول نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان، قال: من أكتب الناس؟ قالوا كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد، وليكتب

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٢/١).
(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٣٠/٩).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "تاريخ المدينة" (٧٩٧/٣).

زيد، وكتب مصاحف، ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن "[١].

وعرفت هذه القراءة بالقراءة العامة، يقول أبو عبد الرحمن السلمي: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون قراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه"[٢].

ولم يكن على عثمان وزر فيما فعل، يقول ابن تيمية: "لما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور"[٣].

بل حُمد لعثمان هذا التصرف، يقول علي رضي الله عنه: "رحم الله عثمان، ليس أحدٌ أعظم أجراً في القرآن من عثمان، والله لو لم يفعل لفعلته"[٤].
ويقول حماد بن سلمة: كان عثمان في المصحف كأبي بكر في الردة[٥].
وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان لعثمان شيئان ليس لأبي بكر ولا عمر مثلهما: صبره نفسه حتى قتل مظلوما، وجمعه الناس على المصحف[٦].
فظهر أن القول بإنزال الحروف على الرسول ﷺ مذهب خطير يلزم منه ضياع شيء من القرآن واندثار أبعاضه وهذا يتنافى مع مقتضى الحفظ الإلهي الموعود، ولهذا السبب نشأت شبهة هي ادعاء اشتمال مصاحف عثمان على الأحرف السبعة، بدعوى امتناع إهمال الأمة لشيء من الوحي المنزل.

(١) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠٠.
(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٦٨.
(٣) "الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (٣٩٧/١٣).
(٤) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص ٥١٣.
(٥) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٧١.
(٦) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٧١.

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني (ت:٤٠٣هـ): "فأما أن يستجيز هو -أي سيدنا عثمان رضي الله عنه- أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله تعالى أنزله، ويأمر بتحريقه، والمنع من النظر فيه، والاستنساخ منه، ويضيق على الأمة ما وسعه الله تعالى، ويحرم ما أحله، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك"(١).

واستنكر ابن حزم (ت:٤٦٥هـ) وشنع على من ادعى إسقاط عثمان للحروف، يقول: "وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل بها القرآن من عند الله عزّ وجل، فعظيمة من عظائم الإفك والكذب، ويُعيذ الله تعالى عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الإسلام، ولقد أنكر أهل التعسف على عثمان رضي الله عنه أقل من هذا مما لا نُكرة فيه أصلاً، فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة، ومعاذ الله من ذلك، وسواء عند كل ذي عقل إسقاط قراءة أنزلها الله تعالى أو إسقاط آية أنزلها الله تعالى، ولا فرق.

وتالله؛ إن من أجاز هذا غافلا، ثم وقف عليه وعلى برهان المنع من ذلك، وأصرَّ، فإنه خروج عن الإسلام لا شكَّ فيه؛ لأنه تكذيب لله تعالى في قوله الصادق لنا: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩]، وفي قوله الصادق: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) (فَإِذَا قَرَانَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة: ١٧ - ١٨]، فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه وجمعه، فمن أجاز خلاف ذلك، فقد أجاز خلاف الله تعالى، وهذه رِدَّة صحيحة لا مرية فيها، وما رامت غلاة الروافض أهل الإلحاد الكائدون للإسلام إلا بعض هذا"(٢).

ويقول السخاوي (ت:٦٤٣هـ): "فإن قيل: منعوا من القراءة به، وأحرقت مصاحفه.

قلت: هذا من المحال، وليس في قدرة أحد من البشر أن يرفع ما أطبقت عليه الأمة، واجتمعت عليه الكافة.

وأن يختم على أفواههم، فلا تنطق به، ولا أن يمحوه من صدورهم بعد وعيه وحفظه.

---

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٤٣.

(٢) "الإحكام في أصول الأحكام" لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي (١٦٢/٤).

ولو تركوه في الملأ لم يتركوه في الخلوة، ولكان ذلك كالحامل لهم على أدائه، والجد في حراسته كي لا يذهب من هذه الأمة كتابها، وأصل دينها، ولو أراد بعض ولاة الأمر في زماننا هذا أن ينزع القرآن، والعياذ بالله، من أيدي الأمة، أو شيئًا منه، ويعفي أثره لم يستطع ذلك، فكيف يجوز ذلك في زمن الصحابة والتابعين؟ وهم هم، ونحن نحن.

ثم يقول: فقد قال الطبري إن عثمان – رضي الله عنه – إنما كتب ما كتب من القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ...

فالجواب: أن هذا الذي ادعاه من أن عثمان، رضي الله عنه، إنما كتب حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي أنزلها الله عز وجل: لا يُوَافَقُ عليه، ولا يُسلَّمُ له، وما كان عثمان، رضي الله عنه، يستجيز ذلك، ولا يستحل ما حرَّم الله عز وجل من هجر كتابه، وإبطاله وتركه، وإنما قصد سدَّ باب القالة، وأن يدعي مدعٍ شيئاً ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله عز وجل، أو يرى أن تغيير لفظ الكتاب العزيز بغيره مما هو بمعناه لا بأس فلما كتب هذه المصاحف، وأمر بالقراءة بما فيها لم يمكن أحداً من أولئك أن يفعل ما كان يفعل"[1].

والحق أنه لا يجوز الخوض في هذه المسألة البتة، فالواقع التاريخي أشهر من أن ينكر ويكذَّب خبر استبعاد عثمان رضي الله عنه للحروف في جمعه، وإحراقها حرصاً على مصلحة الأمة واجتماعها.

يقول ابن العربي: "سقط جميع اللغات والقراءات إلا ما ثبت في المصحف بإجماع من الصحابة، وما أذن فيه قبل ذلك ارتفع وذهب، والله أعلم"[2].

ويقول ابن تيمية: "فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة ... إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول"[3].

(١) "جمال القراء" للسخاوي (١/٣٢٥).
(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٩٠.
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية:١٣/٣٩٥.

ثمَّ إن الاعتقاد بهذه الشبهة يجر إلى القول بأن حروف الصحابة الخارجة عن المصحف المجمع عليه ليست من الأحرف السبعة، يقول ابن الجزري: "إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يُقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محظور، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صحَّ عن الصحابة رضي الله عنهم، وعن النبي ﷺ"(١).

وهذا يعني أن ذهاب القراءات الصحيحة لا يعني ذهاب شيء من القرآن، وعثمان رضي الله عنه غير متهم فيما فعل، ولم تكن المسألة بحاجة إلى شيء قدر المعرفة بحقيقة الحروف، فما كان استبعادها إلا لأجل أنها غير معدودة من القرآن في الأصل، وعليه فإن إحراقها واخراجها من الخط ليس فيه اخلاف لوعد الله بالحفظ، ولا يترتب عليه إهمال شيء من شرائع الدين، بل إلغاء عثمان رضي الله عنه لها، وموافقة الصحابة له، وثناؤهم عليه أدل دليل على أن حروف القرآن لم تتنزل على الرسول ﷺ، وأن القراءة على سبعة أحرف كان فسحة وتوسعة.

❁❁❁❁❁

المطلب الثالث: منهج المفاضلة عند أئمة الإقراء.

بعد زمن من إرسال المصاحف العثمانية أدرك أئمة من التابعين وأتباعهم مسألة الاختلاف والتغاير بين حروف الصحابة وحقيقة اللفظ المقدس، فنشأت ظاهرة التفضيل في الحروف في محاولة إصابة الحرف الذي أراده عثمان رضي الله عنه، واختلفت لذلك مناهج الأئمة ومسوغاتهم في إجراء المفاضلة بين حروف القرآن، ليحدوا بهذا القرآن إلى أقرب صورة من اللفظ المنزل.

فتارة يكون معيار المفاضلة مجيء القراءة على لغة قريش، يقول الهذلي في اختلاف القراء في (البخل): "الباقون بضم الباء وإسكان الخاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغات، وهي لغة قريش"(٢).

(١) "منجد المقرئين" لابن الجزري ص ٢٢.
(٢) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٥٢٨.

ويقول في قراءة (يَلْمِزُكَ)، و(يَلْمِزُونَ)، وبابه: "الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار، لأنها لغة قريش"(١).

وتارة يكون معيار المفاضلة موافقة القراءة لصريح الرسم، ذكر ابن مجاهد عن الإمام الكسائي (ت:١٨٩هـ) أنه يقول: "السين في (الصراط) أَسْيرُ في كلام العرب، ولكني أقرأ بالصاد، أتَّبعُ الكتاب، الكتاب بالصاد"(٢).

ويقول الزجاج (ت:٣١١هـ) عن القراءات في (الأيكة): "فأجود القراءة فيها الكسر وإسقاط الهمزة، لموافقة المصحف"(٣).

ويقول الهذلي في قراءة (خطاياكم): "والباقون (خَطَايَاكُمْ)، هو الاختيار لموافقة المصحف"(٤).

وتارة يكون معيار التفضيل إجماع أكثر القراء عليه، يقول مكي بن أبي طالب: " فهذا عموم في كل ممدود، وذكر الصوت يدل على نفس المد وتأكيده بالمصدر يدل على إشباع المد، وقد قيل: إن معناه: "يصل قراءة بعضها ببعض" من قولهم مددت السير في هذه الليلة وذكره في الحديث لـ"الصوت" يدل على خلاف هذا التأويل. وقوله تعالى: {وَرَتِّلِ القرآن تَرْتِيلاً} [المزمل: ٤] يدل على التمهل، والتمهل يعطي المد، وهو الاختيار لإجماع أكثر القراء على ذلك"(٥).

ويقول ابن جرير الطبري في قراءة (والذين لا يجدون إلا جهدهم) ل[التوبة:٧٩]: "وأما الجهْد فإن للعرب فيه لغتين، يقال: أعطاني من جهُده بضم الجيم، وذلك فيما ذكر لغة أهل الحجاز، ومن جَهْدٍ بفتح الجيم، وذلك لغة نجد، وعلى الضَّم قراءة الأمصار، وذلك هو الاختيار عندنا لإجماع الحجة من القراء عليه"(٦).

(١) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٥٦٣.
(٢) "السبعة" لابن مجاهد ص ١٠٧.
(٣) "غاية النهاية" لابن الجزري (٩٨/٤).
(٤) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٣٧٣.
(٥) "الكشف" لمكي بن أبي طالب (٧٨/١).
(٦) "جامع البيان" للطبري (٥/١١).

وتارة يكون التفضيل بالشهرة، يقول الهذلي في قراءة (فَأَجْمِعُوا) [يونس:٧١] "الباقون بقطع الهمزة وكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر"(١).

ويقول الهذلي: (هَيْتَ) بفتح الهاء وكسر التاء، الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغات"(٢).

وتارة يكون معيار التفضيل موافقة أهل الحرمين، يقول الهذلي: "(وَأَنَّ اللَّهَ) بكسر الألفين أبو جعفر، وشيبة، وابن صبيح والقورسي عن نافع وبصري غير أيوب، وأَبِي عَمْرٍو، والزَّعْفَرَانِيّ، والأزرق، وعن أبي بكر الباقون بفتح الألف، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأن معناه لأن القوة إذا الجواب فيه مضمر فتقديره: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لرأيت أمرًا عظيمًا، لأن القوة للَّه"(٣).

ويقول: (وَيَقْتُلُونَ) الحسن وابْن مِقْسَمٍ مشدد حيث وقع، الباقون مخفف، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأنه أليق بجزالة اللفظ"(٤).

وتارة يكون معيار التفضيل موافقة أهل المدينة، يقول الهذلي: "(القُدُس) بإسكان الدال في جميع القرآن مكي غير ابْن مِقْسَمٍ، وشِبْل في اختياره، وهي قراءة الحسن، وابن أبي عبلة، الباقون بضم الدال، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة، ولأنه أفخم"(٥).

وتارة تكون المفاضلة مناسبته التفسير، يقول الهذلي: "(فناداه) بالألف كوفي غير عَاصِم، وابْن سَعْدَانَ، والهمداني، وطَلْحَة في غير رواية الفياض، وابْن مِقْسَمٍ، وفخمه قاسم، وابْن مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لأنه قيل في التفسير: إن الذي ناداه جبريل عليه السلام"(٦).

(١) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٣٨٨.
(٢) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٣٩٨.
(٣) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٣٧٦.
(٤) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٤٨٦.
(٥) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٤٨٩.
(٦) "الكامل في القراءات" للهذلي ص ٥١٥.

ويقول ابن زنجلة: "وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (لَا أَيْمَان لَهُم) بِالْفَتْح جمع يَمِين، وحجتهم قَوْله: (اتَّخَذُوا أَيْمَانهم جنَّة)، وَهُوَ الِاخْتِيَار، لِأَنَّهُ فِي التَّفْسِير لَا عهود لَهُم وَلَا مِيثَاق وَلَا حلف، فقد وَصفهم بالنكث فِي العهود"(١).

وهم مع إجراء المفاضلات ينقدون ويضعفون بعض القراءات، يقول الأزهري: "قرأ حمزة (بِمُصْرِخِيِّ) بكسر الياء، وقرأ الباقون (بِمُصْرِخِيَّ) بفتح الياء، قال أبو منصور: قراءة حمزة غير جيّدة عندَ جميع النحويين، قال أهل البصرة: قراءته غير جيدة، وقال الفراء: لا وجه لقراءته إلا وجه ضعيف"(٢).

ويقول العكبري: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا): الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ التَّاءِ وَقُرِئَ بِضَمِّهَا، وَهِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ جِدًّا، وَأَحْسَنُ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي لَمْ يَضْبُطْ عَلَى الْقَارِئِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ أَشَارَ إِلَى الضَّمِّ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَحْذُوفَةَ مَضْمُومَةٌ فِي الِابْتِدَاءِ، وَلَمْ يُدْرِكِ الرَّاوِي هَذِهِ الْإِشَارَةَ.

وَقِيلَ إِنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ سَاكِنَةً، ثُمَّ حَرَّكَهَا بِالضَّمِّ إِتْبَاعًا لِضَمَّةِ الْجِيمِ، وَهَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ. وَمِثْلُهُ مَا حُكِيَ عَنِ امْرَأَةٍ رَأَتْ نِسَاءً مَعَهُنَّ رَجُلٌ، فَقَالَتْ: أَفِي السَّوَ تَنْتُنَّهُ، بِفَتْحِ التَّاءِ، وَكَأَنَّهَا نَوَتِ الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ، ثُمَّ أَلْقَتْ عَلَيْهَا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ فَصَارَتْ مَفْتُوحَةً"(٣).

ويقول العكبري كذلك: "(لَا تَعْدُوا) : يُقْرَأُ بِتَخْفِيفِ الدَّالِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ، يُقَالُ عَدَا يَعْدُو، إِذَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ، وَيُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهُ تَعْتَدُوا، فَقَلَبَ التَّاءَ دَالًا، وَأَدْغَمَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَلَيْسَ الثَّانِي حَرْفَ مَدٍّ"(٤).

ويقول أبو شامة في شرح الشاطبية: "وعن أبي عمرو إثبات: (وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ) في آل عمران، فالواو في قوله: وخافون من التلاوة، وليست عاطفة في النظم، ثم قال: ومن يتقي زكا أراد: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)، زكا: أي طهر من طعن في قراءة قنبل؛ لأنه

(١) "حجة القراءات" لابن زنجلة ص ٣١٥.
(٢) "معاني القراءات" للأزهري (٦٢/٢)..
(٣) "التبيان في إعراب القرآن" للعكبري (٥٠/١-٥١).
(٤)"التبيان في إعراب القرآن" للعكبري (٤٠٣/١).

أثبت الياء في محل الجزم، ولا شك أنها قراءة ضعيفة؛ لأنه زاد على الرسم حرفا، وارتكب المحذور بزيادته وجها ضعيفا في العربية بخلاف الياءات المثبتة فيما تقدم فإنها لغة فصيحة"[(١)].

ويقول أبو شامة: "وروى هشام وحده عن ابن عامر: "فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً" بياء ساكنة بعد الهمزة قال: وهذه القراءة وجهها الإشباع؛ والإشباع أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أخذت منه، والغرض بذلك الفرق بين الهمزة والدال؛ لأنهما حرفان شديدان، والولاء مصدر ولى ولاء قلت الولاء النصر وهذه أيضاً قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن، وقل من ذكرها من مصنفي القراءات بل أعرض عنها جمهور الأكابر، ونعم ما فعلوا، فما كل ما يروى عن هؤلاء الأئمة يكون مختارا؛ بل قد روى عنهم وجوه ضعيفة، وعجيب من صاحب التيسير كيف ذكر هذه القراءة مع كونه أسقط وجوها كثيرة لم يذكرها نحو ما نبهنا عليه مما زاده ناظم هذه القصيدة"[(٢)].

وفي خضمَّ التداعيات حول القرآن الكريم والبحث عن حقيقة اللفظ المقدس تشعبت القراءات وكثرت اختيارات القراء[(٣)]، فنشأت حركة الاهتمام بأشهر قراءات الأمصار، والتأليف فيها، خشية أن يسقط الحرف المنزل من بين تلك الحروف.

يقول مكي: "وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات، التي لا تخالف المصحف، ولو تركنا القراءة بما زاد على وجه واحد من الحروف، لكان لقائل أن يقول: لعل الذي تركت هو الذي أراد عثمان"[(٤)].

وهو الأمر الذي حدا بابن مجاهد ترك التوجه إلى تحرير اختيار يقرأ به ويُعرف عنه -كما هو السائد المشهور في زمنه- إلى مهمة أعظم وأولى[(٥)]، ورأى الحدَّ من قضية الاختيار في القراءات مهمة أسمى، تصب في مصلحة الأمة كافة، فاكتفى بأشهر ما اشْتُهِر من قراءات الأمصار، وما اجتمع عليه سواد الناس في كل بلد، وأفرد كتاباً آخر

(١) "إبراز المعاني" لأبي شامة ص ٣١٢.
(٢) "إبراز المعاني" لأبي شامة ص ٥٥٢-٥٥٣.
(٣) انظر "الإبانة في معاني القراءات" لمكي ص٨٨.
(٤) انظر "الإبانة في معاني القراءات" لمكي ص٣٥.
(٥) انظر "معرفة القراء الكبار" للذهبي ص ١٥٣.

في الشواذ جمع فيه ما خرج عن ضابط الشهرة والإجماع[1]، وكأن ابن مجاهد بهذا العمل الجليل يجلِّي حقيقة فعل ابن عفان رضي الله عنه.

يقول ابن جني: "القراءات على ضربين، الأول: ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده، الثاني: ما تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، **إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قراءه، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه، ولعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه**"[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه من ابن مجاهد نحو تحديد القراءات سبق بجهود مماثله، ولكن جمعه رحمه الله كان له وقعه الكبير على الأمة، لعنايته بأشهر ما اشتهر من قراءات الأمصار، وما أجمع عليه أهل كل بلد، فلم يخرج حرف عثمان رضي الله عنه عما ضمنه ابن مجاهد في كتابه "السبعة"[3].

يقول مكي: "ما اختلف فيه من لفظ الحروف ...إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده إذ كتب المصحف.
فلا بد أن يكون، إنما أراد لفظا واحدا أو حرفا واحدا، لكنا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته، مما يحتمله ذلك الخط لنتحرى مراد عثمان "رضي الله عنه"، ومن تبعه من الصحابة وغيرهم"[4].

فبعمله هذا رحمه الله استطاع تقليص الفجوة بين حروف الصحابة واللفظ المقدس، وتمكن من حد الاختيارات بنسبة كبيرة، فصار توجه الغالب من الأئمة من بعده نحو جمع اختيارات الأوائل، والاكتفاء بها عن اختيار الحروف لأنفسهم.

وكذلك فعل ابن الجزري، يقول في المسائل التبريزية: "ما التزمنا في النشر أن نذكر كل ما صح من الروايات والقراءات، بل اخترنا من ذلك الصحيح".

(١) انظر "معجم المؤلفين" لعمر كحالة (١٨٨/٢).
(٢) "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لابن جني (٣٢/١).
(٣) انظر "لطائف الإشارات" للقسطلاني ص٨٥-٨٦.
(٤) انظر "الإبانة في معاني القراءات" لمكي ص٣٤.

ومفاد القول أنَّ في إعمال الصحابة ومن تبعهم من سلف الأمة لمنهج المفاضلة بين أوجه القراءات بدء من جمع الأمة على حرف واحد، ومروراً بمرحلة الاختيار وتفضيل القراءات على بعضها البعض، وانتهاء بمرحلة تحديد الاختيارات دلالة بينة على أن لتلك المفاضلة أصلاً ترتكز عليه ومسوغاً يجيزه.

يقول الأستاذ الدكتور محمد حسن جبل: "إن قراءة الصحابة والتابعين بلهجاتهم أمر يقيني لأنه الأصل والطبيعي، ولم يرد ما ينفيه، وهي حلقة بالغة الأهمية، جديرة بالتنبه إلى وجودها، لأنها هي التي يرجع إليها كل ما كان موضع نقد في القراءات، لكونه لهجة ضعيفة، أو تشوبه مخالفة للغة الفصحى، فلنعلم أن مصدر تلك القراءة التي نقدت أو ضعفت هو تلك الحلقة لا غيرها"(١).

ويقول: "يترتب على كون بعض القراءات أصله لهجي نشأ من أداء بعض الصحابة والتابعين أمران:

الأمر الأول: جواز تفضيل قراءة أو وجه قرآني على آخر، فإن التفضيل هنا مرده إلى درجة الفصاحة في القراءة أو الأداء، وهذا التفضيل هو حق القرآن، لأنه أنزل بأفصح قراءة عربية وأفصح وجه عربي.

الأمر الثاني: أن الطعن في فصاحة قراءة إنما يوجه إلى اختيارها وإلى لهجتها، وحاشا لله أن يكون موجهاً إلى القرآن نفسه أو إلى الرسول ﷺ، ومن هنا وجدنا كثيراً من العلماء والأئمة المفسرين، وأئمة القراءات واللغويين يضعفون بعض الأوجه القرآنية، وذلك محافظة منهم على رتبة فصاحة القرآن الكريم، وحاشا لله أن يظن بهم أنهم

(١) من القضايا الكبرى في القراءات ص ٦١، منقول من مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.

يوجهون التضعيف إلى القرآن نفسه أو إلى رسول الله ﷺ نزه الله شأنه عن كل عيب، فهم أئمة الإسلام الذائدون بالعلم والحق عن حماه"[(١)].

ويقول: "لا شك أن هؤلاء الناقدين يؤمنون بأن القرآن كلام رب العالمين، منزه ويجب أن ينزه عن الأوجه الضعيفة في اللغة العربية، فهؤلاء العلماء دفعتهم الغيرة على كتاب الله تعالى إلى هذا النقد ... فكل هؤلاء الناقدين بنو نقدهم على أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"[(٢)].

ويقول الشيخ صالح بن سليمان الراجحي: "إن كثيراً من أهل العلم الراسخين من القراء والمفسرين واللغويين وغيرهم قد وقف مع بعض القراءات وتكلم فيها، وخطَأ بعضها، وفاضل بينها، وهذا أمر مشهور معلوم، كالإمام الأعرج عبدالرحمن بن هرمز، ويحيى بن يزيد الفراء، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، ومحمد بن جرير الطبري، وابن مجاهد وهو من جمع قراءات القراء السبعة، وأبي محمد بن عطية، وابن قتيبة، وأبي شامة، وأبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي جعفر النحاس، وأبي علي الفارسي، وغيرهم ... وهذا صريح في أنهم كانوا يرون أن تلك القراءات المختلفة ليست كلها منقولة عن النبي ﷺ، ولذلك ينقدون ويخطئون ويضعفون ويفاضلون، فينتقدون كل لهجة ضعيفة، أو تشوبه مخالفة للغة الفصحى، ولا يجدون أي حرج في ذلك، لأنهم على يقين وطمأنينة أن الذي أنزله جبريل على محمد ﷺ في أعلى درجات الفصاحة والبيان واللسان العربي المبين، فهم يعتقدون أن تلك القراءات الكثيرة المختلفة ليست كلها من قراءة رسول الله ﷺ، إنما هي قراءات أذن للناس أن يقرؤوا بها في زمن الرخصة"[(٣)].

---

(١) من القضايا الكبرى في القراءات ص ٧٧، منقول من مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.

(٢) من القضايا الكبرى في القراءات ص ٨٤، منقول من مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.

(٣) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.

"ومن هنا وجدنا كثيراً من العلماء والأئمة المفسرين وأئمة واللغويين يضعفون بعض الأوجه القرآنية، وذلك محافظة منهم على رتبة فصاحة القرآن الكريم، وحاشا لله أن يظن بهم أنهم يوجهون التضعيف إلى القرآن نفسه، أو إلى رسول ﷺ نزه الله شأنه عن كل عيب، فهم أئمة الإسلام الذائدون بالعلم والحق عن حماه"(١).

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث: منشأ الخلاف بين الأئمة في مسألة التوقيف في الحروف:

إن تحول مسار القراءة بعد الجمع العثماني من الإذن بقراءة القرآن اجتهاداً إلى وجوب القراءة بالأثر المتبع، مراعاة لاجتماع كلمة الأمة وانضمامها تحت لواء لفظ واحد هو السبب في اعتقاد الأئمة التوقيف في حروف القرآن.

وقد نوه أئمة كثيرون إلى هذا التحول في مسار القراءة، وإبداء أثر الجمع العثماني في تحول مسار القراءة:

يقول الإمام ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع هذه الوجوه؟

قيل له: كل ما كان منها موافقا لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه- جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه، لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلّوا أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القرّاء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن معشر المكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه، كما كان لهم أن يفسّروه، وليس لنا أن نفسّره"(٢).

ويقول القاضي الجهضمي (ت:٢٢٨هـ): "قراءة من قرأه (فامضوا إلى ذكر الله) غير منكر لتقارب المعني فيها، وفي قراءة من قرأ (فاسعوا الى ذكر الله)، وقد كانوا قبل أن يجمع الناس على مصحف واحد يختلف بعض القارئين في هذا وفيما أشبه غير

(١) مقال مطروح على الشبكة العنكبوتية، في "ملتقى أهل الحديث" بعنوان: "هل القراءات القرآنية كلها نزل بها جبريل، بحث، ونقل، وعقل" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي.
(٢) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٤.

أن المعاني تتقارب، وقد روي عن النبي صلي الله عليه وسلم أن القران أنزل على سبعة أحرف، فوسع على الناس في اختلافهم بعض الألفاظ إذا تقاربت المعاني، فلما جمع الناس على مصحف واحد كانت القراءة على ذلك اللفظ"[١].

ويقول الإمام أبو شامة (ت:٦٦٥هـ): "ثم إن الصحابة رضي الله عنهم خافوا من كثرة الاختلاف، وألهموا، وفهموا أن تلك الرخصة قد استغني عنها بكثرة الحفظة للقرآن، ومن نشأ على حفظه صغيرا فحسموا مادة ذلك بنسخ القرآن على اللفظ المنزل غير اللفظ المرادف له، وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين، وبقي من الأحرف السبعة التي كان أبيح قراءة القرآن عليها ما لا يخالف المرسوم، وهو ما يتعلق بتلك الألفاظ من الحركات والسكنات والتشديد والتخفيف وإبدال حرف بحرف يوافقه في الرسم، ونحو ذلك"[٢].

ويقول ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): "ومن هؤلاء من يقول بأن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم، وهو أرفق بهم، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة"[٣].

ويقول الإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ): "فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها مما كان أذن في قراءته، ولم يتحقق إنزاله، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة وليس في ذلك خطر ولا إشكال لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ"[٤].

ويقول العيني (ت:٨٥٥هـ): "إن قلت: "سميعاً عليماً" موضع عزيز حكيم، أو بالعكس، فهو كاف ... وهذا الحكم إنما كان قبل الإجماع على ترتيب القرآن في المصحف العثماني، فلما وقع الإجماع على منع تغيير الناس القرآن لم يُجز لأحد أن يجعل موضع "سميع عليم" مثلاً "عزيزاً حكيماً"، ونحو ذلك قصداً وعمداً، ولكن إذا

(١) "أحكام القرآن" للجهضمي ص ٢٠١.
(٢) "المرشد الوجيز" ص ٨٩.
(٣) "الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (٤/٤١٩).
(٤) "منجد المقرئين" لابن الجزري ص ٢٤.

جرى على لسانه من غير قصد إلى التغيير فلا بأس بذلك، حتى لو كان في الصلاة لاتفسد صلاته"[١].

وعلى الرغم من كثرة ما يذكر في كتب الرواية من أثر الجمع العثماني على تحول مسار الرواية، وإجماع الأمة على قبول ما يوافق الخط من القراءات بعد الجمع المبارك، فإن واقع الرواية بعد الصدر الأول من وجوب التزام القراءة بالأثر المتبع كان كفيلاً باعتقاد أئمة السلف كلهم توقيفية القراءة، والجزم بإنزال الحروف على النبي ﷺ كتنزل القرآن كما تقرر سلفاً.

فكان هذا التحول في مسار القراءة هو السبب الرئيس في اعتقاد توقيف الحروف، فقد أجمعت الأمة على منع تغيير لفظ القرآن، وصار المعوَّل عليه في ثبوت القراءة وتلقيها النقل واتصال الرواية في حدود الخط المجمع عليه.

يقول نافع: "نتبع في القرآن ولا نبتدع"[٢].

وكان أبو عمر يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت حرف كذا وكذا خلافاً لما نقرؤه"[٣].

وكان سفيان الثوري يقول في حمزة الزيات: "ما قرأ هذا حرفاً إلا بالأثر"[٤].

وقال الكسائي: "لو قرأت على قياس العربية لقرأت (كُبْره) يعني بالضم، لأن معناه عِظَمهُ، لكني قرأت بالأثر"[٥].

ولم يجز لقارئ بعدها مخالفة هذه السنة في التلقي والمشافهة، أو الخروج عن عادة القراء في الأخذ والتَّحمل.

(١) "شرح العيني على سنن أبي داود" (٣٩٢/٥).
(٢) معاني الأحرف السبعة للرازي ص ٤١٩
(٣) معاني الأحرف السبعة للرازي ص ٤١٩
(٤) معاني الأحرف السبعة للرازي ص ٤٢٠
(٥) معاني الأحرف السبعة للرازي ص ٤٢٠

يقول القاضي عياض رحمه الله نقلاً عن المازري: "وقول من قال المراد خواتيم الآي، فيجعل مكان (غفور رحيم) (سميع بصير) فاسد أيضاً؛ للإجماع على منع تغيير القرآن للناس"(١).

ويقول ابن الجزري: "ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه"(٢).

❁❁❁❁❁

المبحث الرابع: مسألة في جزم ابن مسعود إنزال حرف استبعده الجمع العثماني:

لقد أقرت هذه الدراسة نزول القرآن على النبي ﷺ على حرف واحد، وما كان من بقية الحروف فهي من جملة المأذون فيه، وقد أورد ابن أبي داود في كتاب "المصاحف" أثراً عن ابن عباس يفيد إنزال الحروف، يقول: "حدثنا عبد الله حدثنا حماد بن الحسن، حدثنا الحجاج يعني ابن نصير، حدثنا شعبة عن أبي مَسْلَمَة، عن أبي نَضْرَة قال: قرأت على ابن عباس (فما استمتعتم به منهن)، فقال ابن عباس: (إلى أجل مسمى) قال: قلت: ما هكذا أقرؤها، قال: والله لقد نزلت معها، قالها ثلاث مرات"(٣).

وروى النيسابوري عن العنبري، يقول: "أخبرنا أبو زكريا العَنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ النضر بن شُمَيْل، أنبأ شعبة، ثنا أبو مَسْلَمة، قال: سمعت أبا نَضْرَة يقول: قرأت على ابن عباس رضي الله عنهما: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) قال أبو نَضْرَة: فقلت: ما نقرؤها كذلك، فقال ابن عباس: والله لأنزلها الله كذلك"(٤).

---

(١) "شرح النووي على مسلم" (٦/١٠٠).
(٢) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/١٧).
(٣) "المصاحف" لابن أبي داود ص ٢٠٤، والطبري في "تفسيره" (٨/١٧٧) من طريق ابن المثنى عن محمد بن جعفر.
(٤) "المستدرك على الصحيحين" للنيسابوري (٢/٣٣٤)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".

وهذا الأثر يخالف ما أجمع عليه الصحابة في كتابة المصحف، إذ كيف يجزم ابن عباس بإنزال هذا الحرف ثم يجمع الصحابة على كتابة غيره -أي: من غير زيادة (إلى أجل مسمى)-، ومن المقرر أن عثمان رضي الله عنه لما جمع في المصحف، جمعه على اللفظ المنزل دون المأذون فيه.

لقد جزم ابن عباس نزول القراءة لما عُورض في نكاح المتعة، يدل عليه قصته مع المستفتي، وليبرهن على إرادة نكاح المتعة في الآية استدل بـ(الأجل) الثابت من قوله: (إلى أجل مسمى) لأن النَّكاح الصحيح لا يشترط فيه الأجل، وإن اتفق مع نكاح المتعة في وجوب الأجر.

وقد ثبت أن أبيّ وابن جبير كانا يقرآنها كذلك[1]، وما ذهب إليه ابن عباس من دلالة الآية على المتعة تدل عليه الآية نفسها لما قال الله: (فما استمتعتم به منهن فآتوهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة).

يقول النعماني: " ... وذلك يدل على إنَّ مجرد الابتغاء بالمال يجوز الوطء، ومجرد الابتغاء بالمال لا يكون إلا في نكاح المتعة، فأما النكاح المطلق فالحِلُّ إنما يحصل بالعقد والولي والشهود، ولا يفيد فيه مجرد الابتغاء بالمال" إلى أن قال: "وأما النكاح المطلق فإيتاء الأجور لا يتوقف على الاستمتاع البتة بل على العقد، ألا ترى أنَّ بمجرد النكاح يلزم نص المهر"[2].

وقال النيسابوري: "أمر بإيتاء الأجور لمجرد الاستمتاع أي التلذذ وهذا في المتعة، وأما في النكاح المطلق فيلزم الأجر بالعقد، وأيضا قال في أول السورة: (فَانْكِحُوا) فناسب أن تحمل هذه الآية على نكاح المتعة، لئلا يلزم التكرار في سورة واحدة، والحمل على حكم جديد أولى"[3].

(١) انظر "تفسير الطبري" (١٧٧/٨-١٧٨)، و"تفسير القرطبي" (١٣٠/٥)، و"غرائب القرآن ورغائب الفرقان" للنيسابوري (٣٩٣/٢).
(٢) "اللباب في علوم الكتاب" للنعماني (٣١١/٦).
(٣) "غرائب القرآن ورغائب الفرقان":٣٩٣/٢.

فدلَّ ذلك على نكاح المتعة، الذي أبيح يوم أبيح في فتح مكة، ثمَّ نسخ من الإباحة إلى الحرمة بخبر النبي ﷺ[1]، ولا يلزم من بقاءه في المصحف وصرف الدلالة إليه الإباحة والحِلّ، كما لا يلزم من نسخ الحكم نسخ التلاوة، ونظائره في القرآن كثير، فكيف يوجه الادعاء بالنَّسخ إن كانت الدلالة ثابتة بالزيادة من عدمها؟ استدل بها ابن عباس أم لم يستدل؟

إن قول الثقة عند القراء حجة، فكيف الأمر إن كان صحابياً، ولم يعرف عنه ما ينفي العدالة، ولم يخالف المشهور؟!

لا شك أن التعجل في القول بالنسخ عند تعارض النصوص نوع تكلف، يتنافى مع مناهج المحدثين في فكِّ التعارض، ناهيك عمَّا في القول بنسخ الحروف من مداخلات دحضت الاحتجاج به قد سبق بيانها[2].

كمَّا أنَّ قبول الرِّوايات المتعارضة بالجملة دون اكتراث بالتعارض الحاصل بينها تكلف أيضاً، وهو منهج المتأخرين للأسف أمام الروايات الثابتة في الصحيحين، أو الأقوال المسندة إلى كبار الأئمة.

لكنَّ الجمع بين النَّصين المتعارضين في عرف المحدثين أولى من كل مقال[3]، إذ لا توجد نصوص متعارضة من كل وجه إلا النزر القليل، ودام أنَّ للجمع بينهما طريق فيتوجب الأخذ به.

---

(١) وفي صحيح مسلم عن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني، عن أبيه: أنه غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة، فقال: "يأيها الناس، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا". "صحيح مسلم" (١٠٢٥/٢).
يقول ابن أبي حاتم: "والعمدة ما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر". "تفسير ابن أبي حاتم" (٢٨٠/١١).

(٢) للباحثة دراسة بعنوان "حديث القراءة على سبعة أحرف بين الإحكام والنسخ" أسفرت عن عدم جريان النسخ في حرف القرآن.

(٣) انظر "تدريب الراوي" (٦٥٢/٢).

وهذا حاصل إن حُمل القول بالإنزال فيه على الإنزال الثابت في حديث الإذن، وأن يتنزل منه على ما تنزَّل سواء بسواء، فادعاءه الإنزال لا يُعارض عليه من هذه الجهة، لتوافقه مع أحاديث الإذن التي تثبت الإنزال في الحروف.

ولابد أن إصرار ابن عباس على نزولها يشهد لأمر أعظم، فلعل جزم الإنزال يتوجه إلى أن تلك الزيادة كان مصدرها النبي ﷺ بموجب حديث الإذن(١).

ولعل ابن عباس فهم من إقراء النبي ﷺ له إياها أنها من جملة المنزل عليه، فخالف بما لم يسعه علمه إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على المصحف العثماني، فظهر بعد الجمع أنها من جملة الحروف المأذون بها، وهو مع ذلك لا يُجرَّم لما آل إليه واقع الرواية من تلاحم حروف الإذن مع الحرف المنزل، وجريان ذلك عرفاً بين الصحابة في عهد النبي ﷺ.

ويجوز أنه قال ذلك أسوة بالنبي ﷺ لما كان يقول للمختصمين في حروف القرآن لفض النزاع بينهم "هكذا أنزلت"، أو تصديقاً لقوله ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" وإن لم تنزل عليه.

يؤيد هذا رواية في مسند أحمد يقول: "حدثني أبو خلف مولى بني جُمَح أنه دخل مع عبيد بن عُمير على عائشة أم المؤمنين في سقيفة زمزم، ليس في المسجد ظِلٌ غيرها، فقالت: مرحباً، وأهلا بأبي عاصم، يعني عبيد بن عمير، ما يمنعك أن تزورنا، أو تُلِمَّ بنا؟ فقال: أخشى أن أُمِلَّكِ، فقالت ما كنت تفعل، قال: جِئتُ أن أسألك عن آية في

(١) ومثله ما نقله ابن أبي داود في "المصاحف" في قصة النفر من أهل دمشق جاءوا إلى المدينة يعرضون مصحفهم على أبي بن كعب، فقرأ أحدهم على عمر الآية من سورة الفتح [٢٦] (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ولو حميتهم كما حموا لفسد المسجد الحرام) فقال عمر من أقرأكم؟ قالوا أبي بن كعب، فقال لرجل من أهل المدينة ادع إلي أبي بن كعب، فلما أتى عمر قال لهم اقرؤوا فقرؤوا، فقال أبي أنا أقرأتهم، فقال عمر لزيد اقرأ، فقرأ زيد قراءة العامة، فقال اللهم لا أعرف إلا هذا، فقال أبي والله يا عمر إنك لتعلم أني كنت أحضر ويغيبون والله لئن أحببت لألزمن بيتي فلا أحدث أحداً بشيء. قال محقق الكتاب: "اسناده جيد". "المصاحف" ص ٣٥٧-٣٥٨.
وهذا يؤكد عدم احاطة الصحابة بجميع ما يقرئه رسول الله ﷺ لبعضهم من الحروف، ونظائره كثير.

كتاب الله عزوجل، كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها؟ فقالت: أيَّةُ آية؟ فقال: «الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا»، أَوْ «الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»، فقالت: أَيَّتُهُمَا أَحبُّ إليك؟ قال: قلت: والذي نفسي بيده، لإحداهما أحب إلي من الدنيا جميعاً، أو الدنيا وما فيها، قالت: أَيَّتُهُمَا؟ قلت: «الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا»، قالت: أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها، وكذلك أُنزلت، أو قالت: أشهد لكذلك أنزلت، وكذلك كان رسول الله ﷺ يقرؤها، ولكنَّ الهجاء حرف"[1].

فدل أن ذلك كان دأباً لصحابة في إطلاق الإنزال على الحروف وإن لم تتنزل على النبي ﷺ، أسوة بقول النبي ﷺ للمتخاصمين في الحروف "هكذا أنزلت".

❁❁❁❁❁

المبحث الخامس: فصل القول في المسألة:

من خلال ما عرض تبين أن الواقع التاريخي في القراءة والإقراء لا يتناسب مع القول بالإنزال، ولا يتناسب مع حكمة التيسير الذي شرع لأجله الإذن في القراءة بالحروف، ولا يتفق مع تصدي الصحابة رضي الله عنهم لخلاف الأمة باستبعاد حروف القرآن، ولا يصحح فعل الأئمة في تفضيل الحروف على بعضها وتضعيفها، ولا شك أن الاعتماد على الواقع التاريخي أقوى في الدلالة، وبه يستقيم توجيه دلالات النصوص.

وبما أن الواقع لا يمكن إلغاءه، وهو مع ذلك لا يقبل التفسير والتوجيه، ولم نشهد أحدا في أي علم من العلوم حمل الواقع وفسره وحصرة في قالب اللفظ، وعادة ما يكون حل الخلاف بالعكس، فإن الواقع يدلل على أن الإنزال في الحروف ليس كالإنزال القرآن على الرسول ﷺ، إذ لا مسوغ للصدر الأول يجيز لهم إهدار الحروف غير انصراف معنى الإنزال في الحديث إلى معنى آخر؟! وهو ما سأخص الحديث عنه في بحث مستقل إن شاء الله.

(١) "مسند أحمد" (٤١/١٨٥).

ولم تكن مسألة التوقيف في القراءة قضية سهلة، بل كانت من أعقد المسائل بسبب التصريح بلفظ الإنزال في الروايات، الذي جيء به تطميناً للقارئ بصواب قراءته على أي كيفية قرأ بها، ففهمه سلف الأمة من أتباع التابعين وأتباعهم مع ما آل إليه واقع الرواية على أن ما توسع فيه الصحابة رضوان الله عليهم مما تنزل على النبي ﷺ كتنزل القرآن.

وقد صرح أئمة بأن القرآن لم ينزل إلا بلفظ واحد، مما يدلل ويؤكد صحة ما ذهبنا إليه، وقررناه في هذه الدراسة:

يقول ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ): "لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش"(١).

ويقول ابن جرير (ت:٣١٠هـ): "فإن قال: أكان التنزيل بإحداهما أو بكلتيهما؟ قيل: التنزيل بكلتيهما. فإن قال: وكيف يكون تنزيل حرف مرتين؟ قيل: إنه لم ينزل مرتين، إنما أنزل مرة، ولكنه أمر ﷺ أن يقرأ بالقراءتين كلتيهما، ولهذا مَوضع سنستقصي إن شاء الله فيه البيان عنه بما فيه الكفاية"(٢).

وهذا ما تؤكده الآثار المروية، ففي خطاب ابن عمر لابن مسعود، روى ابن عبد البر بسنده عن عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري عن أبيه عن جده أنه كان عند عمر بن الخطاب، فقرأ رجل: (من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه عنى حين) [يوسف:]، فقال عمر: من أقرأكها، قال: ابن مسعود، فقال له عمر (حتى حين)، وكتب إلى ابن مسعود: "أما بعد، **فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش**، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام"(٣).

وكذلك هو المعنى في قول زيد بن ثابت: "**نزل القرآن بالتفخيم**"(٤).

وقد ضمنت كتب اختلاف المصاحف، وكتب الرواية، وكتب التراجم أخباراً تؤكد أن مصدر حروف القرآن الاجتهاد دون التوقيف، من ذلك:

---

(١) تفسير الألوسي (٢٣/١).
(٢) "تفسير الطبري" (٢٣/٢١).
(٣) التمهيد" لابن عبد البر (٢٧٨/٨).
(٤) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٥٠.

روى ابن أبي داود بسنده عن الزهري: "أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، قرؤوا: (مالك يوم الدين)، وأول من قرأها: (ملك) مروان"(١).

أما الداني فقد ذكر أن الأصل في تخفيف حمزة للهمز في المذهب الرسمي الخط فقط دون التوقيف، يقول: "وَاعْلَم ان جَمِيع مَا يسهله حَمْزَة من الهمزات فإنما يُرَاعى فِيهِ خطّ الْمُصحف دون الْقيَاس"(٢).

ويذكر ابن الجزري في ترجمة نصر بن عاصم أحد كتاب المصاحف في زمن الحجاج أنه أول من كتب الألف في (سيقولون لله)، يقول: "ويقال: إنه أول من زاد الألفين في قوله تعالى في الحرفين: "سيقولون الله" [المؤمنون: ٨٧ و٨٩]"(٣).

فكل ذلك يدلل على أن القرآن لم ينزل إلا بلفظ واحد، ولغة واحدة، وأن حروف القرآن المروية هي من توسع الصحابة وبعض التابعين واجتهادهم في قراءة القرآن، يقول ابن قتيبة: "فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع هذه الوجوه؟

قيل له: كل ما كان منها موافقا لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه، لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلّوا أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القرّاء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن معشر المتكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه، كما كان لهم أن يفسّروه، وليس لنا أن نفسّره"(٤).

ثم لما جرَّ هذا التوسع في القراءة بالحروف إلى اختلاف الأمة واقتتالها في خلافة عثمان بن عفان، عمد رضي الله عنه إلى نسخ مصاحف على اللفظ المنزل فقط دون المأذون فيه، -وهذا سر اعتماد عثمان للحرف الثابت في العرضة الأخيرة-، ثم بعثها إلى الأمصار الخمسة.

(١) كتاب "المصاحف" لابن أبي داود ص ٢٣٠.
(٢) "التيسير" للداني ص ٤١.
(٣) "غاية النهاية" لابن الجزري (٣٣٦/٢).
(٤) "تأويل مشكل القرآن" ص ٣٤.

وبعد هذا الفعل من عثمان رضي الله عنه بمدة يسيرة تحول مسار القراءة من القراءة بالاجتهاد، إلى القراءة بالأثر المتبع، وكان هذا سبب اعتقاد التوقيف في حروف القرآن، كما أدى التصريح بلفظ الإنزال في الروايات إلى انغلاق مسائله بالكلية، والله أعلم وأحكم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن سار على هديه واقتفى آثاره صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أما بعد:

أحسب أني اجتهدت في بيان المسألة بتفنيد الخلاف وتحريره، وسوق شواهد الاستدلال لفصل القول فيه وإيضاحه، والتعويل على الأسباب الحقيقية الباعثة على اعتقاده، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله أن يتقبله، إنه هو السميع العليم.

نتائج البحث

-وبعد هذه الدراسة الجادة تبين ما يلي:

-أبطلت حكمة التيسير تأول بعض الأئمة ممن قصر معنى الأحرف على سبع لغات من لغات العرب، إذ لا وجه في التيسير على قوم دون قوم.

-إن التيسير على الأمة في قراءة القرآن عمَّ لغته وحفظه، مما يبرهن على عدم التوقيف في حروف القرآن.

-مبدأ المفاضلة التي انتهجه عثمان رضي الله عنه لجمع كلمة الأمة والحد من اختلافها كان أدل دليل على انتفاء توقيف الحروف.

-كان السبب الرئيس في اعتقاد توقيف الحروف هو ما آل إليه واقع الرواية بعد الجمع العثماني من جواز القراءة بالمعنى إلى وجوب القراءة بالأثر المتبع، وأدى التصريح بلفظ الإنزال في الرروايات إلى انغلاق مسائله على كثير من الأئمة.

-تبين أن لفظ الإنزال في الروايات لا يعني إنزال الحروف على النبي ﷺ كتنزل القرآن.

-القراءات في كتب الرواية هو نتاج توسع الصحابة رضي الله عنهم وبعض التابعين في القراءة بالحروف.

فهرس المصادر والمراجع :

-الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي
الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
-إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
-الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
-الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، المؤلف: الدكتور حسن ضياء عتر، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.
-الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
-أحكام القرآن، المؤلف: القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي البصري ثم البغدادي المالكي الجهضمي (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار النشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- الأشباه والنظائر، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)
الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
-إعجاز القراءات القرآنية، دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراءات، المؤلف: صبري الأشوح، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

-الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
-البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).
-تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
-تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
-تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.
-تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
-جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

-جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبوعمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
-جمال القراء وكمال الإقراء، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، (أصل الكتاب رسالة دكتوراة بإشراف د محمد سالم المحيسن)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
-حجة القراءات، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة -١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
-الدراية في علم القراءات، للأستاذ الدكتور سامي محمد عبد الشكور، بحث منشور إلكتروني.
-رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، المؤلف: الدكتور غانم قدوري الحمد، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤،

٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

-السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

-شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري
الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م.

- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

- غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

-غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

-فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، (المتوفى ٥٩٧ هـ)، دار النشر: دار البشائر - بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
-الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي
الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
-فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
-القواعد والإشارات في أصول القراءات، المؤلف: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، الحموي الحلبي (المتوفى: ٧٩١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي، إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، تبيان، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- كتاب السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف — مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

- كتاب المصاحف، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة
الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف الإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

-مباحث في علوم القرآن، المؤلف: صبحي الصالح، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.
-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة:١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
-المدخل لدراسة القرآن الكريم، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت:١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
-المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، المحقق: طيار آلتي قولاج

الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
-المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
-مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، المؤلف: صهيب عبد الجبار، عام النشر: ٢٠١٣.
-المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
-معاني الأحرف السبعة، تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود، المؤلف: شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي (المتوفى:٤٥٤هـ)، المحقق: حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
-معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
-مقدمات في علم القراءات، المؤلف: محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور (معاصر)، الناشر: دار عمار - عمان (الأردن)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
-المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، المؤلف: الدكتور محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة)، الناشر: موسسة الرسالة - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المنشور في القواعد الفقهية، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
-منجد المقرئين ومرشد الطالبين، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
-نزول القرآن على سبعة أحرف، المؤلف: مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة وهبة — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

-نكت الانتصار لنقل القرآن، المؤلف: أبو بكر الباقلاني (المتوفى ٤٠٣هـ)، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصيرفي، المحقق: د. محمد زغلول سلام، الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
-النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
-نواسخ القرآن، المؤلف: الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المراجع: الداني بن منير آل زَهْوي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، الطبعة: ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.